# رسم خرائط مُحدّدة السّيـاق فـي مجـال سياسـات ومبـادرات وجهـات بنـاء السلام الفاعلـة

## اليمن

2023

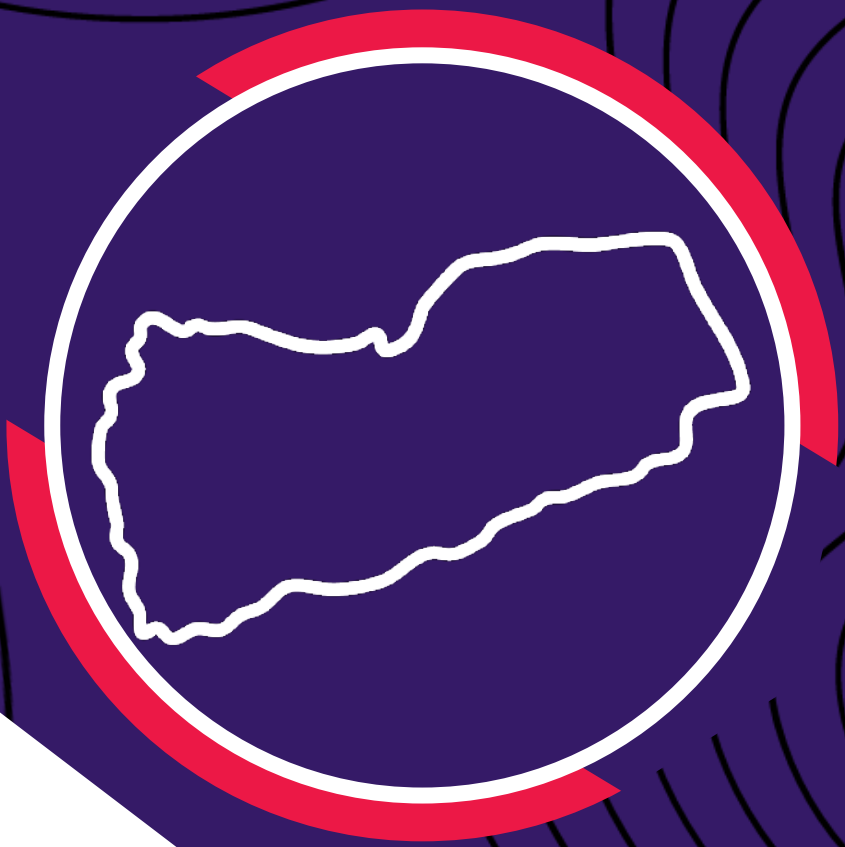

gnwp
Global Network of Women Peacebuilders

مؤسسة أكون للحقوق والحريات
TO BE Foundation For Rights & Freedoms

PEACE TRACK initiative

مبادرة مسار السلام

# إقرار

**شكر وعرفان:**

هذا المسح هو تقرير شامل عن سياسات ومبادرات بناء السلام بمشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والجهات الحكومية المشاركة في تنفيذ قرارات النساء والسلام والأمن.

**فريق إعداد التقرير:** مؤسسة مبادرة مسار السلام (PTI) ومؤسسة أكون للحقوق والحريات (TBF) والشبكة العالمية للنساء بانيات السلام (GNWP)

**فريق جمع وتفريغ المعلومات :**

- ليلى الشبيبي، المديرة التنفيذية، مؤسسة أكون للحقوق والحريات
- غادة فضل، المستشارة القانونية، مؤسسة أكون للحقوق والحريات
- صفاء مراد، مديرة البرامج والمشاريع، مؤسسة أكون للحقوق والحريات.

**فريق إعداد التقرير ومراجعته:**

- معدة التقرير: عفراء الحريري، المديرة القطرية، مؤسسة مبادرة مسار السلام
- مراجعة التقرير: هند عميران، مسؤولة الشراكات في المؤسسة، مؤسسة مبادرة مسار السلام
- مراجعة التقرير: رشا جرهوم رئيسة مؤسسة مبادرة مسار السلام

كما يتوجه فريق المشروع بموفور الامتنان الخاص لسناء البنوي مسؤولة البرامج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشبكة العالمية للنساء بانيات السلام لدورها في تقديم الدعم الفني والموارد اللازمة.

**ت تنسيق تصميم التقرير:** فيرونيكا رودريغيز كارديناس من (GNWP)

**حقوق الطبع محفوظة:**

©٢٠٢٣ لمؤسسة مبادرة مسار السلام ومؤسسة أكون للحقوق والحريات والشبكة العالمية للنساء بانيات السلام (GNWP).

- يطلب الإذن للتداول المحدود لهذا المسح أو أجزاء منه للأفراد والمنظمات العاملة في مجال النساء والسلام والأمن طالما تظل حقوق الطبع محفوظة للمؤسسات الناشرة؛ ولا يتم تغيير النص أو نقله أو البناء عليه؛ وفي حال إعادة استخدام أو توزيع، يتم توضيح هذه الشروط للآخرين بعد أخذ موافقة المؤسسات الناشرة.

**طريقة إدراج المرجع:**

مواءمة أجندة النساء والسلام والأمن في اليمن: مسح سياسات بناء السلام والمبادرات والجهات الفاعلة في العاصمة عدن وأبين وشبوة وحضرموت (2023)، مؤسسة مبادرة مسار السلام (PTI) ومؤسسة أكون للحقوق والحريات (FBTBF) والشبكة العالمية للنساء بانيات السلام (GNWP)

gnwp
Global Network of Women Peacebuilders

مؤسسة أكون للحقوق والحريات
TO BE Foundation For Rights & Freedoms

PEACE TRACK initiative
مبادرة مسار السلام

# 1 المقدمة

يهدف هذا المسح إلى استعراض وضع تطبيق أجندة النساء والسلام والأمن في أربعة محافظات وهي العاصمة عدن وأبين وشبوة وحضرموت. ويناقش بشكل مفصل وضع مشاركة النساء في الفضاء العام وخاصة المشاركة السياسية، كما يقيم وضع حماية النساء في مناطق شهدت النزاع ولا زالت تتأثر به حتى اليوم، وتعاني من أخطار اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية، ويعكس بشكل عام وضع التحديات والأولويات التي تواجهها النساء باختلافهن، حول السلام والأمن في هذه المناطق، أي أنه يهدف إلى وضع الخرائط وتحليل مبادرات بناء السلام في المحافظات المستهدفة

تعتبر النساء بما في ذلك الفتيات والفئات المهمشة تاريخيًا جهات فاعلة في منع النزاعات والأزمات والتطرف وحلها والتعافي منها وتحقيق المساواة بين الجنسين. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن مساهماتهن غالبًا ما تكون غير معترف بها وتفتقر الى الدعم اللازم، لا سيما على المستوى المحلي كما وتؤدي التهديدات المستمرة للعنف والافتقار إلى آليات الحماية الكافية ومساءلة الجناة الى زيادة تقليص دور النساء القيادي في بناء السلام باليمن.

ووسط النزاع المسلح المستمر، تُعاني النساء المحليات والمجتمع المدني من القمع وانعدام الأمن ورد الفعل العكسي والتمويل المحدود أو المنعدم لاستمرار عملهن. ومع ذلك فإن النساء والمجتمع المدني يتصدرن الخطوط الأمامية في معالجة الصراع في المجتمعات المحلية وتقديم المساعدة ومنع تجنيد الأطفال، الاّ أن قياداتهن لا تعترف بهذه الجهود إلى حد كبير ووصولهن إلى الفرص محدود

مضت تسع سنوات منذ بداية النزاع في اليمن والسلام لايزال غائبًا، والحديث الرسمي عن العملية السياسية والمفاوضات (في المسار الأول) محصورًا إلى حد كبير بين الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي (سلطة الأمر الواقع) والجماعات المسلحة الأخرى، وغالبًا ما تتسم هذه العملية بأنها تقصي أهم العناصر الفاعلة داخل اليمن، وهن النساء اللواتي يصل تمثيلهن في تلك العملية إلى عدد محدود للغاية

إن تداعيات المشاركة المحدودة للنساء في مفاوضات السلام الرسمية أكثر مما يمكن تصوره، وبشكل عام، تجاهلت الأطراف المتحاربة والمجتمع الدولي على حدٍ سواء احتياجات النساء ومساهمتهن، وعزز من ذلك الذكورية السامة التي تسيطر على تصميم عملية السلام.

تساهم النساء بشكل جوهري في صنع السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية من إجلاء المدنيين/ات من المناطق المتضررة من الصراع إلى التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية وفتح الطرق والمعابر والإفراج عن الأسرى وتيسير عمليات التبادل والدعوة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد. وتضاف هذه الإسهامات الجوهرية التي تضطلع بها النساء إلى الأدوار التأسيسية التي تقوم بها في سبيل ضمان استمرار أُسرهن ومجتمعاتهن، في ظل انهيار الخدمات الحيوية والبنية التحتية أو تدميرها من جراء الحرب

ولا وجود ملحوظ لهن على طاولة صنع القرار، إذ يشكلن 4.1 % فقط من المناصب الإدارية ومناصب صنع القرار في اليمن[1]. ولقد اقتصرت مشاركة النساء في عملية السلام على فعاليات المسارين الثاني والثالث، وتنطوي مشاورات المسار الثاني على عقد حوارات غير رسمية بين الجهات الفاعلة السياسية بصفاتهم الشخصية ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشبابية، والجماعات الدينية، والنقابات العمالية، والمنظمات النسوية، وغيرها، إلاّ أن الجهات الفاعلة في هذا المسار لا تملك القرار الفعلي للتأثير على مجرى مفاوضات/ مشاورات السلام، إذ تظل هذه السلطة في نهاية المطاف في أيدي الأطراف المنخرطة في محادثات المسار الأول الرسمية

وبحسب الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في اليمن تحتاج نحو 7.1 مليون امرأة وفتاة خدمات وقاية ومعالجة من العنف بأشكاله المختلفة خلال العام 2023، إلا أن هذه الخدمات تتعرض للإنهاك في أنحاء اليمن

1 زينة علي احمد (3202): المرأة اليمنية: الريادة نحو المستقبل برنامج الأمم، المتحدة الإنمائي 61 مارس 3202م.

وتغيب بشكل كامل في بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتظل البيانات حول العنف ضد النساء والفتيات شحيحة جدًا وغير موثوقة نتيجة الخوف من الإبلاغ والوصمة الاجتماعية وغياب آليات المعالجة القانونية وعوامل أخرى

على الرغم من شدة النزاع والتأثير المباشر للحرب على حياة النساء في جميع أوجهها، والتعنت المباشر من القوى السياسية لتمثيل ومشاركة النساء في العملية السياسية، وعدم وجود الإرادة السياسية لإشراك النساء في العمليات الرسمية لبناء السلام، واعتبار مشاركة النساء ليست أولوية[2]. على سبيل المثال، تم عقد "قمة النسويات" حيث شارك فيها 200 امرأة من مختلف محافظات اليمن وناقشن العديد من القضايا المتعلقة بالنساء، بالإضافة إلى القضايا العامة المتعلقة بالوطن والمجتمع. قامت المنظمة الإنسانية للأمن "وجد" بالإشراف على قمة النسويات، وتم تحضيرها من قبل لجنة تنسيق مكونة من 7 نساء، وزاد عددهن إلى 9 نساء في القمة السادسة..استمرت النساء في جهودهن الحثيثة لإيصال أصواتهن وإيجاد مساحة في عملية التمثيل والمشاركة في عملية بناء السلام على مستويات مختلفة، والتي تشير جميع الدراسات الأولية أن هذه الجهود مازالت بحاجة إلى حضور ميداني لتوثيقها والاستفادة منها في وضع إطار رؤية استراتيجية وخطة وطنية لتعزيز مشاركة وتمثيل النساء ضمن قرار 1325 [3].

إذ أن عدم التنسيق بين جميع البرامج والجهود المبذولة لتعزيز دور النساء في عملية بناء السلام ووضعها في إطار سيضعف من مخرجات هذه الجهود والبرامج، بل سيلقي بظلاله على إضعاف أو تغييب قضايا ودور النساء في أجندة ما بعد الصراع ومرحلة الإنعاش والإعمار؛ وهناك أهمية إلى تعزيز العمل بإطار النساء والسلام والأمن، والذي يتطلب تنفيذه إعداد نظام للتخطيط والرصد والمساءلة يتضمن مؤشرات واضحة، ولا تزال هناك مساحة لتحسين ذلك في اليمن[4]. والجدير بالإشارة إليه أن العديد من المبادرات والمنظمات النسائية المشاركة في عملية بناء السلام على جميع الأصعدة توقفت لعدم وجود تخصيص دعم مالي لتعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام، وصعوبة وصول النساء إلى المصادر المالية أو المنظمات الخاصة بدعم السلام في اليمن

يهدف المسح إلى مواءمة أجندة النساء والسلام

# 2 منهجية المسح

والأمن لدعم استدامة السلام وتمكين النساء خصوصًا في المحافظات الأربعة المستهدفة والتي تشمل العاصمة عدن وأبين وشبوة وحضرموت. كما يهدف المسح إلى تحديد الجهات الفاعلة المختصة في تنفيذ قرارات النساء والسلام والأمن ومبادرات بناء السلام المحلية في المحافظات المستهدفة. كما يهدف إلى تشكيل خط الأساس للمؤشرات المطلوبة لرصد وتتبع مدى التقدم في تنفيذ الأجندة

وقد تم تصميم منهجية المسح باستخدام التحليل النوعي عبر الأدوات البحثية والتي عقدت في المحافظات الأربعة، وشملت الجلسات البؤرية المركزة والمقابلات الفردية والدراسة المكتبية. وتضمنت الدراسة المكتبية مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني للمساواة بين الجنسين في اليمن ومشاركة النساء في بناء السلام على المستويين الوطني والمحلي، كما شملت مراجعة السياسات الحالية المتعلقة بقضايا النساء والسلام، وفهم الجهود الفاعلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 على المستوى الوطني والمحلي، والنتائج المتعلقة بأصحاب المصلحة المختصين/ات بالتنفيذ. وقد تعاونت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الوثائق لإثراء الدراسة المكتبية.

وفي الفترة ما بين يوليو إلى سبتمبر 2023 تم جمع البيانات من عينة المسح والتي شملت المقابلات الفردية والجلسات البؤرية المركزة، فقد تم مقابلة

2 أكدت جميع المقابلات التي تم اجراؤها أن الإرادة السياسية من أهم التحديات التي تحد من مشاركة النساء.

3 أوكسفام، اوام(7102): أنشطة برنامج أوكسفام الشراكة مع مؤسسة تنمية القيادات الشابة ومؤسسة اوام مارس 7102 «النساء والأمن والسلام» إعداد قاعدة البيانات عن جميع مبادرات السلام منها النسائية أثناء النزاع والحرب.

4 وميض شاكر (2015): «النساء وصناعة القرار في اليمن خارطة للوقائع»، مبادرة إدارة الأزمات (CMI)، ص26-27)

ثمانية أشخاص يمثلون قيادات المحافظات وامرأتين (يمثلن المجتمع المدني) وامرأة مثلت المجتمع المدني الدولي، وعقدت خمسة جلسات بؤرية مركزة شارك فيها 47 من المستهدفين/ات، بلغ فيها تمثيل النساء بنسبة 74%، وبشكل خاص شارك 16 شخص (بنسبة 87% نساء) في جلستين بؤريتين مركزتين في العاصمة عدن، و 11 شخص (بنسبة 81% نساء) في محافظة أبين، وتسعة أشخاص (بنسبة 77% نساء) في محافظة حضرموت، و11 شخص (بنسبة 54% نساء) في محافظة شبوة. وتم استهداف أعضاء وعضوات الفريق الوطني لتنفيذ الخطة الوطنية والفريق المحلي في عدن والاستشاريين/ات، وممثلي المجالس المحلية والأمن وإدارات تنمية المرأة والأسر المنتجة وصندوق المعاقين والقيادات المحلية المجتمعية والمدنية والفئات المتضررة من الحرب من نازحات وغيرهن. وبشكل خاص تم مراعاة تمثيل النساء من الأقليات العرقية والدينية والشابات والمسنات والمهمشات من الفئة العمرية ما بين من 18 الى 65

أولاً: - الإطار المؤسسي والقانوني للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في بناء السلام على

# 3 عرض نتائج البحث المكتبي

المستويين الوطني والمحلي

## المساواة بين الجنسين

يحتل اليمن المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة السادسة عشر على التوالي منذ إطلاقه في 2006، فقد عانت النساء من عدم المساواة بين الجنسين المترسخ بشدة في مجتمع موغل فيه النزعة الذكورية ويفرض أدوارًا صارمة بين الجنسين. وبالرغم من أن النزاع في اليمن خلَّف تأثيرًا رهيبًا على كل المدنيين بصفة عامة، فإن النساء والفتيات تأثرن بهذا الوضع بشكل مختلف وأكثر حدة. وأدت الصور النمطية السلبية بشأن أدوار النساء والرجال والمواقف الذكورية، والتمييز في النظام القانوني والمؤسسي، وانعدام المساواة الاقتصادية، إلى مفاقمة الوضع الهش للنساء فيما يخص تعرضهن للعنف. وأدت أعمال القتال إلى معاناة مضاعفة بسبب حدة الأزمة الاقتصادية، وتضرر البنية التحتية، وانهيار الخدمات. إلاّ أنه وبالإضافة إلى ذلك تعيَّن على النساء أن يواجهن محدودية الحركة بسبب المعايير الثقافية السائدة بين الجنسين. وكذلك لأنهن مسؤولات عن توفير الطعام وتقديم العناية في منازلهن، كان لِزَامًا عليهن أن يتعاملن مع التحديات المرتبطة بمحدودية الوصول (أو انعدامه) إلى الطعام، والماء، والصرف الصحي، وخدمات العناية الصحية- والتي شهدت تدهورًا مطردًا بسبب استمرار النزاع ومن ضمن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في اليمن تخضع النساء لتقييد حركتهن بسبب فرض نظام المحرم، وبعضهن يتعرض في طفولتهن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) أو الزواج القسري بالإضافة إلى العنف والتمييز ضدهن

ولأن النساء تملّن إلى تعزيز المعايير الاجتماعية المتعلقة بأدوار الإناث والذكور والمتفق عليها اجتماعيًا، لا توفر النظم الرسمية أو غير الرسمية للنساء الحماية الكافية، وتعد -إجتماعيًا- الإناث المحتجزات قانونياً مذنبات، ويُحتجزن بدون محاكمة ولا يمكنهن الاتصال بمحام، ومن المحتمل أن تخضع السجينات لحراس ذكور للإشراف عليهن وقد يواجهن العديد من انتهاكات لحقوق الإنسان، كما أنه من المعتاد أن تتخلى أسر السجينات عنهن - خاصة اولئك اللاتي ارتكبن جريمة "أخلاقية"، بالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء تمييزًا مماثلًا من قبل مقدمي الخدمات الصحية وغالبًا ما يكن غير قادرات على الحصول على العلاج الطبي للإصابات المرتبطة بالعنف

أدى النزاع إلى تضخيم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، واستنفاذ الموارد وافساح المجال لاستراتيجيات المواجهة السلبية، وعلى الرغم من أن زواج القاصرات ليس ظاهرة جديدة، فقد ارتفعت المعدلات من 32% إلى 66% في عام 2017

وحده.[5]

يمكن للنزاع أن يجهد العلاقات الشخصية كما أن الإبلاغ عن العنف غير مقبول اجتماعيًا، إلا أنه زاد من جديد بنسبة 36% في عام 2016 م مقارنة بعام 2017 م طبقًا لمسح تم إجراؤه مؤخرًا على النساء في تسع محافظات في اليمن، فإن أفراد الأسرة -وخاصة الأزواج- هم الجناة المحتملون [6].

وعلى الرغم من اختلاف الطرق التي تأثرت بها النساء واختلاف معاناتهن نتيجة النزاع، وبالرغم من الدور النشط الذي تضطلع به النساء في القيام بالحملات وعمليات كسب التأييد بما في ذلك الحقوق المتعلقة بأقربائهن الذكور المحتجزين، تظل النساء غير مُمَثَّلات بما فيه الكفاية في محادثات السلام.

وقد أدرجت لجنة الخبراء[7] المعنية بدعم لجنة العقوبات في مجلس الأمن جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم تجنيد الأطفال، وأوصت بإنشاء صندوق مختص لدعم الناجيات والناجين.

وتعيد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مثل القرار رقم 1325 والقرارات اللاحقة، التأكيد على أهمية مشاركة النساء في مباحثات ومفاوضات السلام وبنائه، وتشمل القرارات الأخرى مثل القرار رقم 2261 الدعوة إلى إنهاء العنف في اليمن بالوقت الذي تستبعد صراحة الدعوة إلى إشراك النساء في المباحثات وتحد من مشاركة النساء في عمليات الحوار السياسي فقط

## أ-النصوص القانونية[8] المكرسة للتمييز ضد النساء في الدستور

في عام 1990، بدأت حقبة تاريخية سياسية جديدة تمثلت بقيام الوحدة اليمنية، واختيار القوانين الأنسب للدولة الموحدة حديثًا والذي نتجت عن خليط من نظاميين شموليين ودمج التوجه الاشتراكي في جنوب اليمن مع التوجه الرأسمالي في شمال اليمن.

هذا الواقع السياسي رافقه تقسيم بالواقع القانوني؛ فبعد تشكيل الدولة، وانتخاب المجلس التشريعي الأول في اليمن الموحد، وتجدر الإشارة إلى أنه وجدت مبادرات لسن تشريعات وقوانين وطنية، إلا أن هذه المبادرة تمت بشكل مشوه، إذ لم توجد رؤية شمولية للعملية التشريعية من قبل المشرعين، من حيث بناء نظام قانوني يعتمد على عملية التداخل والإسناد فيما بين القوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان انطلاقًا من أن الحقوق سواءً أكان منها المدنية أم السياسية أو الحقوق الاجتماعية والثقافية كلها مترابطة ولا يمكن تجزئتها.

لقد استمرت السلطة التشريعية في تبني القوانين السائدة المستمدة من الموروث الثقافي، وبرزت قوانين مجحفة بحق النساء على الرغم من محاولات الحركات النسوية وبعض المؤسسات الحقوقية العمل على تغييرها بما لا يتعارض مع الشرعية الدولية والقانون الأساسي (الدستور)، ومن جهة أخرى تجعلها تلبي حقوق جميع الأفراد في اليمن من دون تمييز.[9]

فقد شكل التناقض بين النظام القبلي السائد والقانون اليمني معيقًا وتحديًا آخر، فمثلاً نجد كثيرًا من الأفعال المجرمة بموجب القانون جائزة وغير مجرمة بمقتضى القضاء القبلي. وفي الوقت نفسه قد يجرم هذا القضاء أفعالًا ويرفضها على الرغم من إباحتها وتأكيد على مشروعيتها بمقتضى القانون العادي. وتعد بعض التقاليد في النظام القبلي من المعيقات الأساسية في حصول النساء على حقوقهن وحماية أمنهن خاصة في جرائم القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة"، فإنها تحل بناءً على اعتبارات المصلحة الفضلى للذكور في الأسرة

فالنصوص القانونية يتمركز فيها التمييز الرازح على النساء وخاصة في قانوني الأحوال الشخصية وقانون الجرائم والعقوبات المعمول بهما في اليمن، من حيث تعاطيهما مع النساء كمواطنات درجة ثانية أو ثالثة أحيانًا، مع إجراء حالة مقارنة بين ما نصت عليه المرجعيات الدولية والدستور كمرجعية أولى للتشريع وسن القوانين الأدنى. حيث يعد التشريع ترجمة للتوجه الاجتماعي الثقافي السائد في المجتمع نحو الأدوار الاجتماعية، وهو الآلية التي تعزز وتنظم الأدوار داخل المجتمع لأهداف تدعو للحفاظ على الثقافة الذكورية السائدة والتي تعزز من تمتع الذكور بالسلطة والقوة في الأسرة والمجتمع

5 -صبرية الثور, 6102: مسح الزواج المبكر لبرنامج تضافر من أجل السلم اللاأمن، مؤسسة تنمية القيادات الشابة, يونسف ص61 (أكد ايضاً تقييم الصندوق الأمم المتحدة للسكان في 6 محافظات في الجنوب و5 في الشمال نفس المعلومة بارتفاع ملحوظ في زواج الصغيرات أثناء النزاع في يوليو 6102.

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارس 2019م. مرجع سابق صبرية الثور 2016

7 لجنة الخبراء ص 84

8 دستور الجمهورية اليمنية 0991م المواد « ،72،1،2،3»

9 عفراء الحريري-دراسة الماجستير النوع الاجتماعي في المواثيق الدولية وإشكاليته في التشريع اليمني ص»951-061» الفصل الرابع.

فالتشريع وليد لثقافة النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي وليس منفصلًا عنها؛ ولهذا فمن الطبيعي أن تتغير القوانين والتشريعات بناءً على تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة لكل مجتمع. فالتطور القانوني إذًا هو انعكاس للتطور الاجتماعي.[10]

**ويتميز دستور الجمهورية اليمنية** في تحديده لطبيعة الدولة بالربط ما بين الدولة والدين الإسلامي واللغة العربية، إلى جانب البنود الخاصة بالسيادة وطبيعة الحكم وعلاقة الدولة بمحيطها الإقليمي، وينص كذلك على طبيعة العلاقة بين الدولة والمحيط العالمي خاصة الجوانب المتعلقة بحقوق الأنسان؛ ويعرف الدستور اليمنى الجمهورية اليمنية في المادة "1" بأنها "دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية". وأن "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية"" كما ورد في المادة "2" وتنص المادة "3" على أن "الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات"، ويهمنا في هذا الجانب ليس الإشارة إلى الدين الإسلامي أو اللغة العربية في تحديد طبيعة الدولة، بل مترتبات هذا التحديد؛ أي: الإحالة للشريعة الإسلامية كمصدر وحيد أو ضمن مصادر أخرى للتشريعات – سواء تم النص عليها صراحة أم لا - على مستوى الدولة وآثار ذلك بوضعية النساء في إطار المجتمع، ولعل من أخطر المجالات التي يتضافر فيها دور الدولة –خاصة الدولة التسلطية– والتأويلات الذكورية لدين مجال تحديد المواطنة والبنية الاجتماعية التقليدية فبمقتضى فاعلية هذه العوامل وتداخلها أصبحت النساء بوصفهن مواطنات تحتل مكانة دونية في المجتمع اليمني والذي لا يختلف عن المجتمع العربي مقارنة بالرجل

يقودنا ذلك إلى إلقاء الضوء على البنى العضوية والتقليدية ودورها بعلاقتها بالدولة في تكريس المكانة الدونية للنساء؛ وقد أبرز الدستور اليمني تعاطيه الإيجابي مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية حيث نص في المادة "6" على "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة"، لكن صمت عن تحديد الأثر القانوني والقيمة القانونية لأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

نص دستور الجمهورية اليمنية المعدل لسنة 1994م على مبدأ الحق بالمساواة في المادة "14" "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" وهي مادة تختلف عن المادة "27" الواردة في دستور الوحدة 1990م وكان نصها "المواطنون جميعهم متساوون أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة وليس هناك تمييز بينهم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو الدين"، ونلاحظ أن المادة المعدلة في دستور 1994 م حذفت الجزء الخاص بالأسس التي لا يجوز التمييز على أساسها، على الرغم من أهميتها

ومن ثم أضعفت مبدأ المساواة الوارد في الدستور ومثلها ما ورد في المادة "24" والتي تقر "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة في حدود القانون". فهو ينص على المساواة أمام القانون ويسقط المساواة في الحقوق والواجبات العامة الواردة في الدستور

وعلى الرغم من ما جاء به الدستور في مادته من ترسيخ لمبدأ المساواة إلا أنه كان قاصرًا في تثبيت قوته على مجمل التشريعات الوطنية الأدنى منه منزلة بداية بتثبيت صانع القرار لقوانين بالية هي اصلًا لم تكن تحمل صفة قوانين غير تمييزية كقانوني الأحوال الشخصية وقانون الجرائم والعقوبات، عدا عما قامت بتكريسه لصورة النساء النمطية بما حملته نصوصها من تمييز ولا مساواة سافر لإنسانية وكرامة النساء، وقد أضاف تعديل 1994 م مادة جديدة للدستور هي المادة "31" "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون "تكمن خطورة هذه المادة بأنها تؤسس للنظر للنساء كشقيقات وليس كمواطنات، علاوة على ذلك "تتناقض المادة "31" مباشرة مع المادة "41" التي تؤكد على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق العامة أمام القانون ، ويترك مثل هذا التناقض القانوني عديدًا من القضايا المغطاة بهاتين المادتين عرضة للانتقائية القضائية والتفسيرات المتعددة من القضاة والذى يسهم بدوره في ممارسات التمييز ضد

10 المرجع السابق، عفراء الحريري.

النساء ويعرقل حصولهن على العدالة[12].

في ختام هذه الجزئية يهمنا التأكيد أن الإقرار بالحقوق الأساسية والحريات تأكيد مبدأ المساواة النوعية على مستوى الدستور، لا يعني أن هذه المبادئ مكفولة ومطبقة فعليًا على أرض الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فهناك القوانين التي غالبًا ما تحد أو تقيد ممارسة هذه الحقوق، وأن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الثقافي غالبًا ما يحد ويقيد النساء على وجه الخصوص من ممارسة حقوقها المكفولة دستوريًا وتشريعيًا

إن عبارات مثل "بما لا يتعارض مع القانون، وبما نص عليه القانون"" في نص الدستور عادة ما تستخدم ضد النساء؛ لأن الثقافات اليمنية تحمل من التفسيرات لتلك العبارات، والتي تعكس من القيم والمفاهيم والأعراف ما هو إيجابي في تقدير دور النساء واحترامهن وتمجيد تاريخهن وبالمقابل تحمل في داخلها من المفاهيم والقيم والعادات ما يحطّ من قدر النساء ويرسخ دونيتهن. فبإسم تلك الإحالة والتفسيرات تجبر النساء على الزواج وتضرب بواسطة زوجها أو وليها وتحرم من التعليم والعمل، فالتحديد والوضوح حول هذه المفاهيم والنصوص مهم وأساسي، والمعتقدات والأعراف والقيم والتي يجب استلهامها في الدستور هي تلك التي تحترم وتحفظ كرامة النساء ولا تتعارض مع حقوق الإنسان بما فيها حقوق النساء، وأن الغموض والتعميم فيما يتعلق بالنساء في التشريعات اليمنية كرّس الأمر الواقع الذي تتعرض فيه النساء للتمييز والقمع باسم الدين والأعراف. هذا الغموض والفراغ في الدستور ليس صدفة بل هي محاولات لإيهام الرأي العام العالمي والتمويه عليه بأن هذا النظام أو الدستور يكفل للمرأة حقوقها كاملة ويقرّ بمساواتها أمام القانون وبحق المواطنة ولكن بالممارسة يناقض النظام نفسه على تلك النصوص والحقوق كلما أتيحت له الفرصة، وهذا يمكن أن يتكرر في ظل مختلف الأنظمة إذا استمر وضع النساء في الدستور على هذه الصورة الغامضة.[13]

## ب- النصوص التمييزية في القانون: هناك عدد من النصوص التشريعية التمييزية وهي كالآتي

**القوانين الجنائية: قانون الجرائم والعقوبات رقم "12" لسنة 1994م:**

- الإجهاض للناجيات من الاغتصاب: يحظر الإجهاض بموجب المواد 239 و240 من القانون، ولا يوجد استثناء للناجيات من الاغتصاب.
- التحرش الجنسي: لا توجد جريمة محددة تتعلق بالتحرش الجنسي. وقد تخضع بعض أنواع المضايقة لإطار جرائم الأعمال الخادشة لحياء النساء والفتيات، والتي يعاقب عليها بموجب المادتين 273 و275 من القانون.
- جرائم الشرف: (العذر المخفف) تنص المادة 232 على: عقوبة مخففة لجرائم الشرف الذي ترتكب ضد النساء المتلبسات بجريمة الزنا.
- الزنا: يُعد الزنا جريمة بموجب المادة 12 من القانون.
- مكافحة البغاء العمل بالجنس: يجرم الاشتغال بالجنس بموجب المادة 872 من القانون ويعاقب على ذلك بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو غرامة مالية. كما قد يتعرض المشتغلون بالجنس لخطر الملاحقة القضائية بتهمة الزنا، والذي تفرض عليه عقوبات مشددة.
- الاغتصاب: يجرم الاغتصاب القانون.

**قانون الأحوال الشخصية رقم "20" لسنة 1992م :**

- أدخلت بعض التعديلات على هذا القرار وأصدرت بالقانون رقم"27"لسنة 1998م والقانون رقم"24"لسنة 1999م والقانون رقم "34"لسنة 2003م.
- الحد الأدنى لسن الزواج: لم يحدد قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته الحد الأدنى لسن الزواج.

11 دستور الجمهورية اليمنية المعدل لسنة 4991م «م/14،م/13، م/24،م/34،م/46"ص, 493, 593.

12 عفراء الحريري-دراسة الماجستير النوع الاجتماعي في المواثيق الدولية وإشكاليته في التشريع اليمني ص»061-361» الفصل الرابع.

13 عفراء الحريري- دراسة الماجستير النوع الاجتماعي في المواثيق الدولية وإشكاليته في التشريع اليمني ص461» الفصل الرابع.

- ولاية الرجال على النساء: يتطلب قانون الأحوال الشخصية من ولي أمر الموافقة على زواج المرأة والتوقيع على عقد الزواج.
- وينص القانون على ضرورة رضا المرأة نفسها وقد أجاز قانون الأحوال الشخصية فيالمادة 81 منه للمرأة أن تلجأ إلى القضاء في حال رفضت زيجة رتبها ولي أمرها.
- الزواج والطلاق: لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق، وتلزم المرأة بأن تطيع زوجها، يمتلك الرجل الحق بتطليق زوجته من طرف واحد عن طريق فسخ العقد دون اللجوء إلى المحكمة. وللنساء الوصول على أنواع محدودة من الطلاق لا يمكن تحصيلها إلا من المحكمة.
- تعدد الزوجات: مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

**قوانين تساوي بين المرأة والرجل:**

- قانون رقم "5" لسنة 1995 م بشأن العمل، المعدل بالقانون رقم "25"لسنة 1997م، قانون رقم"11"لسنة 2001م، قانون رقم"25" لسنة 2003م.
- الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل: للنساء الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يتقاضاه الرجل بموجب المادة "67"
- عاملات المنازل: تستثنى عاملات المنازل من قانون العمل بموجب المادة 3، وبالتالي لا يستفدن من تدابير الحماية التي يتيحها القانون.
- الفصل من العمل: بسبب الحمل تحظر المادة 45 على أرباب العمل فصل المرأة أثناء إجازة الأمومة بسبب حملها.
- إجازة الأمومة مدفوعة الأجر: تنص المادة"54" على حق المرأة في إجازة أمومة بأجر كامل قوامها 70 يوماً، ويدفعها صاحب العمل مباشرة. وهذا أقل من مدة 14 أسبوعا التي تتطلبها معايير منظمة العمل الدولية.
- القيود القانونية على عمل النساء: تحظر المادة 46 من قانون العمل عمل تشغيل النساء في بعض المهن التي تعتبر خطرة أو شاقة أو مضرة صحيًا واجتماعيًا. ولا يجوز تشغيل النساء ليلًا إلا في شهر رمضان وفي الأعمال التي تحدد بقرار من الوزير.
- قانون الخدمة المدنية رقم "91" لسنة 1991م: بجميع نصوصه.

**جرائم ضد المرأة لا يجرم عليها القانون:**

- ختان الإناث: يحظر مرسوم وزاري صدر عام 2001 إجراء عمليات ختان الإناث في المستشفيات والعيادات العامة والخاصة، ومع ذلك، فإن المرسوم لا يفرض عقوبات محددة على من يخالف الحظر.
- الإتجار بالأشخاص: لا يوجد قانون شامل لمكافحة الإتجار بالبشر يجرم جميع أشكال الإتجار ويعالج تدابير الوقاية والحماية، هناك حد أدنى من الحماية القانونية ضد الإتجار بالبشر.
- الاغتصاب الزوجي: الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم، ويلزم قانون الأحوال الشخصية المرأة بأن تطيع زوجها. وتفسر المحاكم هذا الالتزام بأنّ المرأة لا يمكنها رفض طلب الزوج باللقاء الجنسي.
- (غير الزوج) تبرئة المغتصب عن طريق الزواج لا يوجد حكم محدد في القانون يبرئ المغتصب الذي يتزوج من ضحيته.

## ثانياً: مراجعة السياسات الحالية ذات العلاقة بقضايا النساء والسلام والأمن

الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المرأة والأمن والسلام (2020-2023) [14]

تم إيلاء مهام إعداد الخطة الوطنية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (MoSAL) لقيادة تنفيذ

14 الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 5231 المرأة والأمن والسلام (3202-0202)، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

أجندة النساء والسلام والأمن. وقد أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الأحد الموافق 16 ديسمبر 2018برئاسة رئيس مجلس الوزراء معين عبدالملك، وقدم مشروع قرار لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وتم تدشين الخطة في مايو 2020 تحت مسمى خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 للمرأة والأمن والسلام، الذي قدمته وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في حينها[15]، وهدف مشروع الخطة إلى أهمية القرار وما تواجهه النساء والفتيات في مناطق الصراع من أوضاع صعبة، إذ أدت الحروب والنزاعات المسلحة التي واجهت اليمن على مرور التاريخ انعكاسات سلبية على التنمية وتدمير البنية التحتية وتزايد النزوح

وعينت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مستشارًا لتطوير خطة العمل الوطنية في 2018. وبحلول ديسمبر 2019، وافق مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية، مما يجعل اليمن خامس دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، وظلت مسودات الخطة الوطنية سرية ومحدودة التداول. وتم تدشين الخطة الوطنية رسميًا في مايو 2020 في الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء وموقع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد التأخر الذي نتج عن تفشي وباء الكورونا.

وقد نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية ثلاث ورش عمل ركزت الأولى على التخطيط، والثانية على مراجعة المسودة، الأخيرة على بناء قدرات الكادر الوظيفي، بمشاركة 61 جهة حكومية شملت ممثلي/ات الوزارات، وأربعة منظمات تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UN ESCWA)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، واثنتان من المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل رئيسي كير (CARE) و فريدريش إيبرت (Friedrich Ebert Stiftung)، وسبع منظمات غير حكومية شملت أربعة منها منظمات عضوة في شبكة التضامن النسوي وهي اتحاد نساء اليمن ومؤسسة وجود للأمن الإنساني وأكون للحقوق والحريات ومنظمة رسيل للتنمية الاعلامية ويداً بيد للتنمية وشبكة قادة للتنمية ومبادرة كون إنسان.

واحتوت خطة العمل الوطنية على 45 نتيجة مصنفة ضمن المجالات المواضيعية بما في ذلك: 1) المشاركة، 2) منع الصراع والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإرهاب 3) الحماية، و4) المساعدات الإنسانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. يمكن وصف نوع الأنشطة المقترحة على أنها أنشطة تركز على بناء قدرات النساء والموظفين الحكوميين، تطوير قواعد البيانات، والمبادئ التوجيهية، والبحث والتوثيق لقضايا حقوق النساء، وحملات التوعية، وخدمات محدودة لدعم اللاجئات بشكل خاص.

وشملت تعزيز المشاركة عبر زيادة مشاركة النساء على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي الأمن والجيش وفي الآليات المحلية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وفي السلك الدبلوماسي وفي التصدي للنزاعات وحفظ السلام. ودعم الوقاية عبر إنشاء آليات للإنذار المبكر تراعي النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف والعنف وتفعيل القوانين والتشريعات وتأهيل كوادر الشرطة والجيش للوقاية من العنف ضد النساء. وتحسين الحماية عبر تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي والقانوني للنساء والفتيات ضحايا الانتهاكات والعنف، ووضع أدلة ارشادية لمقدمي الخدمات وتنفيذ برامج لتمكين النساء في أوقات النزاعات وما بعدها وتوفير التعليم للفتيات، وإنشاء مراكز لتأهيل النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف. الإغاثة والإنعاش: تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من النساء والفتيات المشردات واللاجئات وضحايا العنف لاحتياجاتهن من الإغاثة وخدمات الرعاية وإشراك المرأة في خطط نزع السلاح وفي جهود الاغاثة والمساعدات الانسانية، وتنفيذ برامج فورية لتمكين النساء للاندماج في المجتمعات المضيفة.

وقد شملت مرجعيات الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام قرار مجلس الأمن 1325 (لعام 2000) حول النساء والسلام والأمن والقرار اللاحق له بالتحديد رقم 2242 (لعام 2015) والذي يركز على انعقاد اجتماعات المجموعة غير الرسمية لمجلس الأمن حول النساء والسلام والأمن ودمج الأجندة مع جهود مكافحة التطرف، وأضافت أيضا القرار رقم 2250 (لعام 2015) بشأن الشباب والسلام والأمن

15 الوزيرة السابقة د. ابتهاج الكمال.

كمرجعيات أساسية في صياغة الخطة الوطنية للمرأة والأمن والسلام في اليمن. وتحتوي قرارات مجلس الأمن بشأن النساء والسلام والأمن على 15 قرارًا (حتى 2019)، تركز على مشاركة النساء بشكل فعال وحمايتهن من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وقد أحتوت الخطة على القانون الدولي الإنساني كمرجعية دولية ولكن لم يتم ذكر الأطر الدولية الخاصة بالمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أو منهاج عمل بيجين، والعهود الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق السياسية والمدنية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مكافحة التعذيب وغيرها من المعاهدات الدولية التي التزمت بها اليمن.

وقد نتج عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل 135 مخرج يتعلق بحقوق النساء. ولم تذكر خطة العمل الوطنية إلا جزئية حصيلة المشاركة التي تقتصر على الهيئات المنتخبة فقط، على الرغم من أن نتائج مؤتمر الحوار الوطني دعت إلى إشراك النساء في جميع مجالات صنع القرار وتخصيص حصة لا تقل عن 30٪ لتمثيلهن. وقد حدث انتقائية في استخدام نسبة التمثيل مثلًا في الهدف الأول للخطة "تعزيز مشاركة المرأة على كافة المستويات في مواقع صنع القرار"، هناك إشارة واضحة وملموسة لزيادة مشاركة المرأة إلى 30٪ في المخرجات الخاصة بالمشاركة في المفاوضات، ولكن في المخرجات التي تتحدث عن مشاركة النساء بشكل عام كـ"وجود النساء في مواقع صناعة القرار"، لا يوجد أي ذكر واضح لأي نسبة تمثيل لتحقيقها.

وتم العمل على الهيكلية المؤسساتية للخطة لاحقًا وتم تحديد عددًا من المرجعيات القانونية لتنفيذ الخطة وقد شملت المرجعيات التي لم يتم ذكرها في الخطة الأساسية وتضمنت تحديد قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2014 بشأن تمثيل النساء بنسبة 30% والشباب بنسبة 20% في الوظائف القيادية في الدولة، والتي حددتها مخرجات الحوار الوطني والتي تشمل نفس نسبة التمثيل للنساء والشباب والجنوبيين والجنوبيات بـ50% في مسارات التفاوض المختلفة وفي مواقع صنع القرار وصياغته. وشملت بشكل عام المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق النساء والفتيات والتي صادقت عليها الحكومة اليمنية، وحددت منها قرار مجلس الأمن 1325 (لعام 2000)، والقرارات التسعة المكملة له (مع العلم أن أجندة النساء والسلام والأمن تشمل 15 قرار حتى 2019)، واتفاقية جنيف لعام 1949 وهي الاتفاقية المعنية بحماية المدنيين والمدنيات أثناء الحروب وجزء من القانون الدولي الإنساني، كما حددت اتفاقية اللاجئين لعام 1951، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وبروتوكولها الاختياري ومنهاج عمل بيجين

وبالعودة للخطة الوطنية، فهي أيضًا لم تتطرق إلى مجموعات النساء المختلفة وعكس أولوياتهن واحتياجاتهن في خطة العمل الوطنية مثل القاصرات وأمهات الأطفال المجندين/ات والنساء ذوات الإعاقة والنساء الريفيات والنساء المعيلات لأسر والنازحات داخليًا في خطة العمل الوطنية. كما أنها لم تشمل على آلية لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء المعتقلات بسبب عملهن في الفضاء العام أو آرائهن المناوئة للمجموعات المسلحة، فهناك هدف في الخطة حول "تعزيز حماية النساء من كافة أشكال العنف" ولكنه يفتقد لوضع برامج خاصة لمساعدتهن

## ثالثاً: الجهات الفاعلة والمؤسسات المشاركة في بناء السلام والأمن على المستوى الوطني والمحلي

### الهيكلة المؤسساتية للخطة الوطنية[16]:

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هيكلية مؤسساتية شاملة على ثلاثة مستويات للعمل متمثلة باللجنة الاستشارية برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة ومجموعات العمل المحلية (حتى الآن فقط تم تشكيل مجموعة عمل عدن)، على النحو الآتي

1 اللجنة الاستشارية للخطة الوطنية: وهي وحدة استشارية مكونة من 19 عضو/ة (14 امرأة وخمسة رجال) يمثلون الوزارات الرئيسية ( وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والشؤون الخارجية ، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي،

16 الهيكلية المؤسساتية وشروطها المرجعية (2202), ص 3-7.

وزارة الداخلية، وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة حقوق الإنسان والشؤون القانونية، ووزارة الإدارة المحلية)، واللجنة الوطنية للمرأة، وقاضيتان من النيابة العامة، وبتمثيل الشخصيات القيادية من منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. تُعد اللجنة الاستشارية الوطنية مسؤولة عن تقديم المشورة والتوجيه للوحدات التنفيذية لخطة العمل الوطنية، وحشد الموارد، والتواصل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويترأسها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

2 الفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة هو المكون التنفيذي لخطة العمل الوطنية المسؤول عن تنسيق أنشطة خطة العمل الوطنية وتخطيطها ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وكذا رفع تقارير بمستويات الإنجاز في تنفيذ خطة العمل الوطنية إلى الجهات الوطنية والدولية. ويتكون الفريق من 12 امرأة: سبع نساء يمثلن دوائر المرأة في الوزارات الرئيسية (وزارات الداخلية، والصحة، والتعليم، والإدارة المحلية، والشؤون الاجتماعية والعمل، وحقوق الإنسان والشؤون القانونية، ووزارة العدل)، وواحدة تمثل اللجنة الوطنية للمرأة، وأربع يمثلن منظمات المجتمع المدني النسائية والشبابية، وتترأس الفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

3 مجموعات العمل المحلية هي الوحدات التنفيذية هي المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ أنشطة خطة العمل الوطنية على المستوى المحلي (مجموعة واحدة في كل محافظة)، وتتكون المجموعة من 21عضو/ة من رؤساء الإدارات النسائية للوحدات التنفيذية المحلية للوزارات الرئيسية، ولجنة الأمن المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ويرأس المحافظ مجموعة العمل المحلية. وحتى الآن مجموعة العمل لمحافظة عدن تم تكوينه برئاسة المحافظ وتنوب عنه المديرة العامة لتنمية المرأة ويضم 31 عضو/ة.

### الرصد والتقييم:

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المعنية بوضع آليات المتابعة والتقييم لخطة العمل الوطنية تتضمن إشراك جميع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعني بتنفيذ أنشطة الخطة الوطنية كمرجعية مناط بها الإشراف والمتابعة والتقييم وتحديد مهامها واختصاصاتها، كما تتولى الوزارة التنسيق بين كافة القطاعات. وتعمل الوزارة على تقييم وتطوير البرامج والأنشطة المدرجة في الخطة للوصول إلى الأهداف المطلوبة في ضوء المستجدات، ولضمان تحقيق أهداف الخطة سيتم وضع مؤشرات للقياس لكل الأنشطة لتقييم مستوى تنفيذها (خطة الفعاليات، 2023). وقد طورت الوزارة سياسة التنسيق والرقابة لخطة العمل الوطنية اليمنية لتنفيذ برامج النساء والسلام والأمن[17]، لتنسيق الجهود بين كلٌ المؤسسات والجهات المعنية بمتابعة تنفيذ الخطة.

### الجهود الفاعلة للنساء في بناء السلام على المستوى الوطني:

نشأت شبكات وتحالفات نسوية سعت إلى إشراك النساء في المفاوضات وعملية بناء السلام وتعزيز صوتهن في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. وتعمل هذه الشبكات والتحالفات على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وتخفيف معاناة المدنيين/ات، ودعم السجناء/السجينات والمعتقلين/ات، وتوفير الإغاثة الإنسانية. وقد أنشأت النساء في اليمن مبادرات ومنظمات ومؤسسات خلال فترة الحرب بهدف تعزيز السلام ودعم مجتمعاتهن المحلية. إذ ساهمت هذه المبادرات في بناء التضامن، والتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها النساء، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، كما ساهمت في الحفاظ على مكانة النساء في الحياة العامة في اليمن. ومن أبرز المبادرات النسائية هي

1 مجموعة نحو سلام نسوي: وهي مجموعة شكلتها مؤسسة مبادرة مسار السلام من 30امرأة قيادية واللواتي عملن معًا بشكل دوري على عقد لقاءات المسار الثاني وإيصال النساء مع المجتمع الوطني والإقليمي والدولي. كما عملن معًا على تطوير خارطة السلام النسوية[18] التي شملت المرجعيات الرئيسية لعملية السلام ومقترحات لتحسين المشاركة في كافة مراحل عملية السلام وتقديم توصيات لوقف إطلاق النار ونقاط بناء الثقة والترتيبات الاقتصادية والإنسانية وآلية بإشراك النساء في مواقع

17 سياسة التنسيق والرقابة لخطة العمل الوطنية اليمنية لتنفيذ برامج المرأة والسلام والأمن (2202)، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

18 خارطة الطريق النسوية للسلام: sptth://:imef/gro.evitaitinikcartecaep-/pamdaor-ecaep-tsin

صنع القرار. وقد شملت المشاركة في تطوير الخارطة أكثر من ألف شخص من القيادات المحلية والوطنية (74% منهم نساء)، وتم تدشينها في مؤتمر السلام النسوي تعقده مؤسسة مبادرة مسار السلام دوريًا وتم توزيعها في المشاورات اليمنية-اليمنية التي عقدت برعاية مجلس التعاون الخليجي بالرياض في أبريل 2202، وانعكست بعض توصيات الخارطة على مخرجاتها، كما تم مشاركتها مع مجلس الأمن، إذ صدرت قرارات مجلس الأمن بالدعوة لمشاركة متعددة في عملية السلام وتحسين تمثيل النساء والشباب.

2 شبكة التضامن النسوي[19]: تسعى شبكة التضامن النسوي على تنسيق الجهود نحو تحقيق السلام والحفاظ على حقوق النساء وحمايتهن، وهي مكونة من 200 امرأة داخل وخارج الوطن. وتدعم الشبكة كسكرتارية فنية مؤسسة مبادرة مسار السلام وقد قدمت عضواتهن إحاطات لمجلس الأمن حول حقوق النساء، وتم تشكيل لجنة توجيهية مؤخرًا من سبعة نساء قياديات يعملن على تحسين المأسسة والعمل المشترك، ومن أهم المنجزات هو تخصيص قاعدة للبيانات للخبرات النسائية لدعم مشاركة النساء[20].

3 القمة النسوية: القمة النسوية تم تأسيسها من قبل مؤسسة وجود للأمن الإنساني وتضم أكثر من 200 امرأة من مختلف المحافظات في اليمن، وتسعى سنويًا لعقد قمة وطنية في العاصمة عدن لمناقشة حقوق النساء في اليوم العالمي لحقوق الإنسان وتركز بشكل دوري على مناقشة أجندة النساء والسلام والأمن بما في ذلك الخطة الوطنية وتأكيد مخرجات خارطة الطريق النسوية للسلام ويشارك بها المؤسسات الدولية والوطنية.

**أجندة النساء والسلام والأمن (2016)**

في عام 2016، وضعت 76 امرأة قيادية يمثلن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية بصياغة الأجندة الوطنية للمرأة والسلام والأمن .

وقاد المجتمع المدني هذا الجهد بشكل رئيسي من خلال جلسات إفتراضية نظمتها مؤسسة مبادرة مسار السلام. وتمت مشاركة الأجندة الوطنية في نوفمبر 6102 مع الأطراف الوطنية، والأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وسفراء دول مجموعة الـ91 الراعية لعملية السلام في اليمن، وكذلك أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وضعت الأجندة الوطنية الأولويات والتوصيات للنهوض بأجندة النساء والسلام والأمن في اليمن ودعت بشكل خاص إلى وضع خطة عمل وطنية. وقد تم الترحيب بالوثيقة الوطنية والإشارة إليها رسميًا من قبل وزير خارجية السويد، سعادة مارغوت والستروم، خلال مجموعة العمل غير الرسمية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمعنية بالنساء والسلام والأمن في مارس 7102، والتي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك. واستجاب مجلس الأمن الدولي ببيان رئاسي صدر في يونيو 7102 بلغة جندرية قوية دعا فيها الأحزاب الوطنية ومبعوث الأمم المتحدة إلى تحسين تمثيل النساء في مفاوضات السلام

4 المجموعة الفنية الاستشارية: في عام 2017، شكل المبعوث الأممي آنذاك المجموعة الفنية الاستشارية من سبعة نساء للمشاركة على هامش المشاورات التي تم عقدها، وكان لهن دورًا فاعلًا في تقديم أوراق العمل الفنية.

5 التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن: أحد أبرز المكونات النسوية العاملة في مجال بناء السلام في اليمن وقد تأسس بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) و كان انطلاقه حافزًا لظهور المزيد من المبادرات التي اتكأت في عملها على القرار 3125. وتشكل التوافق النسوي في أكتوبر 2015 خلال مؤتمر عُقد في لارنكا بقبرص، وشارك في المؤتمر 30مشاركة من الأطياف السياسية المختلفة ومن أجزاء مختلفة من اليمن. كما أُنشئ عدد من تحالفات وشبكات ومبادرات النساء في مجال بناء السلام خلال الحرب، ويأتي في مقدمتها شبكة التضامن النسوي وكثير من الأحيان، نأت الناشطات بأنفسهن عن

19 شبكة التضامن النسوي: sptth://www.womensnetwork.org/
20 قاعدة الخبرات النسائية: sptth://www.womensnetwork.org/women-expertise

العمل الفردي -وعن المنظمات المعروفة التي قد تكون عرضة للتهديد- وسعين للانضمام إلى مثل هذه التحالفات حرصًا على تلقي الحماية الجماعية، كما أرادت هذه المجموعات خلق كيانات جديدة تضم نساءً من جميع الأطراف السياسية والحزبية -بما فيها أطراف الصراع- وإشراك الناشطات البارزات من جميع مناطق اليمن من أجل التنوع والتضامن.

6 مجموعة التسع النسوية: حيث دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) تشكيل مجموعة جديدة أُطلق عليها اسم مجموعة التسع النسوية. وفي مارس/آذار 2019م، عقدت أعضاء مجموعة التسع النسوية مؤتمر "وسيطات السلام" في العاصمة الأردنية عمّان. وتشمل المجموعة: التوافق النسوي اليمني للأمن والسلام، والقمة النسوية اليمنية، وتحالف شركاء السلام، ومؤسسة فتيات مأرب -التي تمثلها في المجموعة حاليًّا صانعات السلام-، ومؤسسة القيادات الشابة التي يمثلها المجلس الاستشاري الشبابي، وجنوبيات لأجل السلام، وشبكة أصوات السلام النسوية، وشبكة نساء من أجل اليمن وشبكة التضامن النسوي التي انسحبت في أبريل 2020 بسبب تحفظهن على وثيقة العمل المشترك التي تفرض التوافق والحياد، ليحل محلها منصة شباب وعي. تمثل هذه المبادرات إما شبكة واحدة مثل التوافق النسوي وأصوات السلام ونساء لأجل اليمن، أو مجموعة شبكات مثل تحالف شركاء السلام والقمة النسوية؛ ولكن هناك عدد من تحالفات النساء التي ليست جزءًا من مجموعة التسع النسوية، مثل رابطة أمهات المختطفين، ونساء حضرموت لأجل السلام، وأجيال المستقبل... وغيرها. وتتفق جميع هذه المكونات على هدف إنهاء الحرب في اليمن وتدعو للسلام ومشاركة النساء في مفاوضات السلام وبناء السلام.

## رابعاً: مدى الإنجاز

دعم المجلس النرويجي للاجئين (NORCAP) بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية اتفاقية مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن في نوفمبر 2021، تتضمن تقديم المساعدة الفنية للحكومة في تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والأمن والسلام، وتحديدًا في مجالات إعداد إطار تنفيذ الخطة، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، وبناء الشراكة، ودعم حشد الموارد. وتم تعيين خبيرتين دولية ووطنية مختصات بمجال النساء والسلام والأمن.

وعليه تم العمل على **الخطة التنفيذية لتفعيل خطة العمل الوطنية في اليمن (NAP) بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS) يناير - ديسمبر 2022**[21]، واستندت على نهج محلي لتشغيل خطة العمل الوطنية؛ وموجز عن النوع الاجتماعي؛ وأنشطة ركزت على بناء القدرات للعمل المؤسسي.

وأشار **التقرير السنوي الأول لمدى الإنجاز**[22] أن تجربة تفعيل خطة العمل الوطنية في اليمن لمدة عام واحد أتاحت فرصًا جيدة لتطوير القدرات البشرية ذات العلاقة بتنفيذ اجندة النساء والسلام والأمن، ولكنها أيضاً أظهرت القيود البنيوية التي تبطئ التقدم في تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية اليمنية المتمثلة في زيادة مشاركة النساء في مفاوضات السلام ومواقع صنع القرار، وتقديم الإجراءات المطلوبة لحماية النساء والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للنساء الناتج عن الصراع، وتعزيز صمودهن.

وقد سلط التقرير الضوء على الفرص والدروس المستفادة ومن أهمها زيادة الشعور بالملكية الوطنية، وتقاسم المسؤولية تجاه التنفيذ بين القطاعات الحكومية والمدنية المختلفة بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية، ومواءمة الخطة عن طريق فهم احتياجات وأولويات النساء والفتيات اللواتي يمثلن الفئات المختلفة كالنازحات والمهمشات وذوات الهمم/الإعاقة، وتم الاسترشاد بعناصر أجندة النساء والسلام والأمن والتركيز على أهمية نوعية المشاركة للنساء مقارنة بزيادة العدد، كما تم بناء قدرات الكادر حول التخطيط المرن والمتسق محليًا، وتم إنشاء مجموعة من الحلفاء الرجال والنساء في المناصب القيادية العليا لدعم الخطة.

كما عكس التقرير عدد من التحديات تجسد بعدم وجود موارد بشرية كافية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وغياب الموارد المالية التي يمكن توجيهها لشركاء الخطة في الوزارات المختلفة، واستمرار العمل عبر

21 خطة تنفيذية لتفعيل خطة العمل الوطنية في اليمن (PAN) بشأن المرأة والسلام والأمن (SPW) يناير - ديسمبر 2202، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
22 التقرير السنوي الأول لفعاليات الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن 1 يناير – 13 ديسمبر 2202، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، والانقسام الحادث بين القوى الأمنية وهو السبب الرئيسي لوجود ممثلي وزارة الداخلية والحزام الأمني (المستحدث بعد الحرب) في الهيكلية المؤسساتية للخطة.

وتم تطوير **فعاليات الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في اليمن لعام يناير – ديسمبر 2023**[23]. وقد شملت العمل على أربعة محاور وهي فعاليات تنسيق ومتابعة بما في ذلك تطوير نظام متابعة لقياس أثر فعاليات الخطة على واقع النساء والفتيات، وفعاليات محورية تستهدف قطاع الأمن والعدالة في محافظة عدن شملت تقييم الاحتياجات الأمنية والتقييم الذاتي للمؤسسات الأمنية حول مدى استجابة سياساتهم للنوع الاجتماعي، وتشجيع النساء للتبليغ عن العنف الموجه ضدهن، وتأهيل مركز الشرطة في دار سعد كمرحلة تجريبية، فعاليات موازية لعضوات الفريق الوطني لتعميم الخطة الوطنية ودمجها في خطة عمل المؤسسات المختلفة، وتقييم عملية تنفيذ الخطة وتحديد مسارات المستقبل.

# 4 عرض نتائج البحث الميداني

أولاً: عرض نتائج جلسات المجموعات المركزة والمؤشرات المتحققة لأصحاب المصلحة (عدن):

النتائج الميدانية تعتمد على ما تم جمعه من الفئات المستهدفة للمسح وبالتالي تعكس الآراء التي تم طرحها:

**أ. الخطة الوطنية:** من خلال البحث الميداني تم تأكيد الوارد أدناه بشأن تنفيذ الخطة الوطنية:

1 التحديات التمويلية: بحسب نتائج الجلسات البؤرية المركزة تم التأكيد على محدودية التمويل وتخاذل الحكومة ممثلة برئاسة الوزراء على تخصيص الموازنة المطلوبة لتنفيذ الخطة، وتركيز التمويل على الجانب الفني فقط وبشكل محدود، وفي أغلب الأحيان لم يتمكن من تغطية تكاليف المشاركة من خارج محافظة عدن للجنة الاستشارية والفريق الوطني، وبسبب ذلك تم دعم المشاركة الإفتراضية. وقد اعتمدت الخطة بشكل أساسي في التمويل على الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يقدم الدعم عبر المجتمع المدني والذي يعكس أيضًا عدم ثقة الأمم المتحدة بالحكومة، وأثرت هذه التحديات على الاستدامة بشكل عام وعلى مواءمة الخطة وتشكيل مجموعات العمل المحلية حيث تأخر تشكيل مجموعة عدن، وتم تأخير عملية تشكيل مجموعات حضرموت وتعز.

2 التحديات البرامجية: تم التأكيد أن الخطة تركز بشكل مكثف على العمل بالجانب الأمني [فعاليات الخطة للعام 3202]، وتم تأكيد عمل المسح البحثي الذي عكست نتائجه الأولية وجود عدم ثقة بمؤسسات الأمن من قبل الشعب وبأن الناس لا يفضلون اللجوء إلى مراكز الشرطة أو المحاكم. كما أن الخطة اهتمت بشكل كبير ببناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي، ومع ذلك، فقد رفضت اللجنة الاستشارية المشاركة مع أنه كان هناك من يريد المشاركة منهم. كما تم مشاركة أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدأت العمل على خطة وطنية للتعافي [بدعم من الإسكوا].

3 التحديات المؤسساتية: عند تشكيل الهيكل المؤسساتي تم تمثيل القطاعات الحكومية المختلفة والمجتمع المدني وكان في البدء العدد محدود بسبب محدودية الدعم الفني، وبعدها تم إضافة العدد. وكان هناك تساؤلات عن تغيب بعض الأعضاء من حضور الاجتماعات خصوصًا ممثلي الجانب الأمني. وكان هناك اعتراض من إتحاد نساء اليمن حول عدم تمثيل الإتحاد في اللجنة الاستشارية وهم من المؤسسات اللاتي ساهمن بإعداد الخطة.

23 فعاليات الخطة الوطنية لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في اليمن يناير – ديسمبر 2023.

# وضع مشاركة النساء

### مشاركة النساء السياسية:

هناك حاجة للضغط لتمثيل النساء في الحكومة الحالية والتي تخلو من النساء تمامًا وهناك حاجة لتفعيل حصة تمثيل النساء وتفعيل استخدام القوائم النسبية والضغط على الأحزاب والمكونات السياسية لترشيح عضواتهن، مع أهمية الدفع بمشاركة النساء المستقلات أيضًا.

**تهميش النساء الجنوبيات:** هناك حالة من الغبن يشعر بها ممثلات النساء في الجنوب والنساء في عدن بشكل خاص، إذ حرمن من الفرص والموارد وأن العديد من النساء في الشمال استطعن الوصول إلى مستويات قيادية دولية بينما حوصرت النساء في الجنوب للعب الأدوار التقليدية والبقاء **"في البيت لتربية الأطفال"**، وشعرن أن هناك تحدي حقيقي عند طلب ترشيح النساء الجنوبيات [للمواقع القيادية في الدولة أو التنفيذية للخطة].

### تحسين مشاركة النساء في القضاء:

تم تأكيد أهمية دعم مشاركة النساء في القطاع القضائي وتم ذكر نماذج التعيينات من تعيين القاضية صباح علواني في مجلس القضاء الأعلى وغيرها. ونوهت احدى المشاركات أن قاعدة البيانات على مستوى المعهد العالي في صنعاء خلت من النساء الجنوبيات. ومن ناحية أخرى، يتأثر التوظيف بسبب المحاباة والوساطة وبالتالي يتم توظيف أشخاص (أبناء) لا يمتلكون الكفاءة مما يؤثر على العمل القضائي وهي مشكلة متفشية في أغلب قطاعات الدولة، ولكن هناك أيضا توجه نحو توظيف مبني على تكافؤ الفرص وهو الذي نتج عنه تعزيز دور النساء في السلطة القضائية بشكل عام. إضافة إلى ذلك، اشتكت إحدى المشاركات بأن هناك قاضيًا يتذمر من إحالة قضايا المعنفات إلى المحكمة لنيل الطلاق واستغربت عدم وقوف وزارة العدل أمام هذا القاضي.

### تهميش النساء المهمشات والنازحات:

بشكل عام تم تأكيد أن وضع النساء المهمشات في عملية المشاركة في عمليات السلام منعدم وأن أي مشاركة يمكن دعمها عبر منظمات المجتمع المدني. وفي حالات العنف الموجه ضد المهمشات فقد وصف بأن هناك **"تحرك للمهمشات لأن رجالهن فوضويين وعادة ما يأتوا لعمل مشكلة حتى تتحرك قضاياهم بسرعة"**. وقد تم اقتراح تغيير المصطلح من الفئات المهمشة إلى الفئات الأقل حظًا. أما بالنسبة للنازحات، فهناك انطباع أن التمويل الموجه للنازحات في عدن يفوق ما يتم توجيهه للنساء المستضيفات وخصوصًا الأرامل والمطلقات، في إطار الوضع الاقتصادي المزري من ارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي. كما نوهت إحداهن لاستخدام مصطلح "رواتب النازحين [النازحات]" والذي يتم إطلاقه على موظفي وموظفات الوزارات القادمون من مناطق أخرى.

### مشاركة النساء على المستوى المحلي:

بشكل عام يتم الاستعانة بالنساء على المستوى المحلي فمثلًا شاركت إحدى النساء مثالًا فكرية خالد وهي عاقل حارة تعمل ببرنامج الأسر المنتجة في صيرة، ويستعين بها المجتمع لحل القضايا. هناك أيضًا مبادرات للوسطاء/ات المحليين/ات الذين يعملون بالمديريات ويقومون بحل القضايا جنبًا إلى جنب مع مراكز الشرطة. ومن ناحية أخرى، تم حل أكبر النزاعات على مستوى مديرية دار سعد المنطقة الشرقية بين النازحين والمجتمع المضيف لوجود أربعة مخيمات، وتوجه المنظمات والصحة السلطة المحلية لمساعدة النازحين وترك المجتمع المضيف بدون مساعدة وهم من فئة المهمشين، إذ تم إشراكهم ضمن مشروع النقد مقابل العمل. إضافة إلى ذلك، فقد تم إطلاق البرنامج التدريبي الموسع في المرافق والمؤسسات والتي شاركت فيها خريجات ماجستير تخصص دراسات نسوية بمركز المرأة للبحوث والتدريب وتنمية- جامعة عدن في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين وأجندة النساء والسلام والأمن وتم تنفيذ البرنامج في خمس محافظات

# المبادرات الخاصة بالاستجابة لمكافحة انتشار الكوفيد-19:

تم تأكيد أن برامج المنظمات تم توجيهها للتصدي لجائحة الكوفيد وترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وكانت أكثر ضررًا على النساء.

- في أبين: كان هناك تدخلات للمنظمات العاملة في الجانب الصحي سواء المخصصة بالاستجابة لوباء الكوفيد أو في الجانب التوعوي

في الإصحاح البيئي، وقد دعمت هذه الجهود منظمة اليونيسف. وعملت اللجنة الوطنية للمرأة ومكتب الإعلام مع اتحاد نساء اليمن وجمعيات أهلية محلية، لتطوير بروشورات وذهب الفريق إلى القرى والمناطق المستهدفة، وكانت هناك إضافة إلى ذلك جهود شبابية لتوزيع البروشورات وتعليقها وتوزيع الكمامات وبناء شراكات مع مكتب الصحة

- في عدن: برز دور المتطوعين في المراكز الصحية من خريجي كلية الطب وخريجي المعاهد الطبية، وعملوا بجهد كبير في مرحلة كوفيد، ولم يهتموا لحياتهم، وكان هناك الكثير من الأطباء في خارج اليمن ساعدوا عبر التواصل مع المستشفيات لدعم الحالات السريرية. كما أن مجموعة عمل العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVCluster) قدمت خدمات الإرشاد الأسري افتراضيًا ومع ذلك فقد زادت حدة العنف ضد النساء وتم العمل مع المراكز الذي تقدم الخدمات للنساء الناجيات.

## المبادرات المحلية لتعزيز السلام

### مبادرة لوقف النزاع في محافظة أبين:

في اطار محافظة أبين، تم تنفيذ مبادرات ذاتية وإنسانية بدرجة رئيسية في حل النزاعات وتحقيق السلام للوصول إلى البيئة الحالية التي تسمى بـ "البيئة الآمنة"، إذ كانت محافظة أبين بؤرة للنزاعات خصوصًا بين الإخوة الفرقاء (الفريق التابع للشرعية والفريق التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي)، فتم عمل زيارة ميدانية من قبل اللجنة الوطنية للمرأة إلى أماكن النزاعات متمثلة في منطقة الشيخ سالم إذ حدث نزوح لأهلها بالكامل، وقد وجهت النساء من المنطقة نداءات استغاثة وعملت اللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق مع النساء الحزبيات والمكونات السياسية شملت الحزب الاشتراكي والانتقالي، على ترتيب لقاءات مع الناس لتحفيزهم للعودة، ورفضوا بسبب عدم وجود ضمانات بعدم تجدد النزاعات، وتم التواصل مع الجمعية الكويتية لدعم الناس وتحفيزهم للعودة عبر توزيع سلل غذائية ومبالغ رمزية، وسبق ذلك مبادرات شملت وقفات سلمية أمام المحافظة وتطيير حمام السلام ورفع للرايات البيضاء ورفع شعارات أن أبين هي قلب الجنوب النابض.

### الوصول للعدالة من قبل الأحداث والنساء:

تم تشكيل لجنة سيادة التوعية وسيادة القانون رقم 36 سنة 2023 لنشر الوعي القانوني في معظم الوزارات وفي المراكز والمنتديات والتنسيق والتشبيك فيما بينهم، وأيضًا لرفع الوعي حول انتشار ظاهرة المخدرات. كما تم تدشين مشروع عدالة الأحداث بدعم من منظمة اليونسيف، الذي تم عبره تطوير خطة استراتيجية في حماية الأطفال في المساس مع القانون، ويقدم العون القضائي للأطفال، وتم من خلاله التعاقد مع 29 محامي/ة، و15 محامي/ة يقدمون العون القانوني للأطفال في المساس مع القانون في أقسام الشرطة والنيابة في سبع محافظات منها عدن ولحج وأبين. وبالنسبة للأحداث قُدمت لهم برامج تتعلق بالأمن لأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسئولة عن رعاية الأحداث.

كما تم صدور تفعيل عمل الوحدات المختصة بشؤون خدمات المرأة المتقاضية في المحاكم الاستئنافية والابتدائية برقم 15 لسنة 2022. ويتم حاليًا التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص التمكين القانوني للنساء المعسرات الفقيرات. وتم تدشين برنامج الدعم النفسي الذي قُدم للسجينات والتوعية بحقوقهن شمل أيضًا برامج العون القضائي وإلغاء المديونيات عنهن، كما شمل تقديم توعية في الحقوق وتقديم العدالة الاجتماعية للمهمشات. إضافة إلى ذلك تم تدريب عدد من القضاة والمحاميين /ات في حضرموت حول مراعاة نفسية المرأة أثناء الاحتجاز. وقد لعبت جامعة عدن دورًا كبيرًا من خلال برنامج المرأة والأمن والسلام، إذ تم النزول إلى المرافق لتوعية النساء حول مفاهيم النوع الاجتماعي.

### ثانياً: عرض نتائج جلسات المجموعات المركزة والمؤشرات المتحققة لمحافظة عدن:

شاركت النساء في مبادرات حل النزاع على المستوى المحلي كوسيطات بين أطراف النزاع (الكهرباء المتضررة والسماح للعمال بإصلاحها، ونقل الماء والطعام للمقاومة) تشارك النساء الأقل حظًا **في وساطات حل النزاعات التقليدية في المنطقة أو الحارة وبواسطة اللجان المجتمعية**. وفي المبادرات التي تعنى بقضايا السلام والأمن

فالمشاركات تكون من نساء النخبة أو اللاتي يتمتعن بشخصية ومكانة أو طرف قبيلة، أو المشاركة حسب الوساطة من طرف وزير أو محافظ أوبنت شخص معين (محاباة). مثال على ذلك كانت هناك مناصرة لقضية خاصة بذوي الإعاقة تضامنًا مع طالب معاق قدم لدراسة الطب، فرفضته كلية الطب لأنه معاق، منطلقين من وجهة نظر ان المعاقين لا يستطيعون تقديم شيء.

**أكدت هذه الفئة بأن السلطة** المحلية ليس لديها خطط مكتوبة أو وثائق لحل النزاعات والقضايا على مستوى المجتمع المحلي سواء في السلم أو الحرب، و لا توجد لديها خطط لإشراك النساء من كلُّ الفئات والخطط التي يتم تنفيذ المشاريع هي لمنظمات دولية مع منظمات مجتمع مدني محلية، والمبادرات التي تنفذها السلطة المحلية تنفذ بتأثير وضغط من المواطنين/ات بعد خروجهم/ن في مظاهرات لتلبية احتياج المواطنين/ات من الخدمات، هذا إذا لم يتم مواجهة تلك المظاهرات بالرصاص الحي

كما أن هذه **الفئة ذكرت معالجات للأثر الناتج عن كوفيد 19** في الجانب الاقتصادي والجانب الصحي، مثل مبادرات سبل العيش والنقد مقابل العمل من قبل المنظمات الدولية وتشارك السلطة المحلية في تنفيذها. أضف إلى الإجراءات الوقائية للنازحين والنازحات من خلال توفير فرص عمل لهن، وفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل لحل أزمتهن الاقتصادية والصحية ايضًا، مما أوجد نزاع بينهم وبين المجتمع المضيف (المواطنين/ات خاصة الأقل حظًا) الذي ترك بدون مساعدة في (منطقة دار سعد)، وتم تدارك الأمر بمشاركة الفئة المهمشة بنسبة (30%) مقابل مشاركة النازحين/ات بنسبة (70%) و تم دمج النوع الاجتماعي فيها، في بعض المبادرات لاتشارك النساء وفي بعضها الآخر تشارك بنسبة النصف

أجمعت هذه الفئة على أن السلطة المحلية على دراية وعلم بالقرارات المتعلقة بالنساء والسلام والأمن والمواثيق الدولية والتي على الرغم من إلزاميتها إلا أنها لا تنفذ و لا توجد آليات رسمية للتنفيذ ولا مشاركة للنساء فيها، ولا يوجد مواءمة. تنحصر مشاركة النساء من النخبة في السلطة بعدد ثلاثة نساء فقط في بعض المديريات وبعضها لا توجد مشاركة وليس لهن أي تأثير يذكر سوى على تغيير اللوائح الداخلية، والبعض يرى أنها لا تستطيع التغيير حتى على مستوى اللوائح الداخلية.

ويمكن تلخيص العوامل التي تعيق المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة العامة، وتعزيز السلام والأمن، هي بسبب المنظور الذكوري والذي عادة ما ينتج عنه إعتراض الأسرة من الزوج، الأب، الأخ، والذي يفرض بسبب الوصاية الذكورية، والتقييد بسبب العادات والتقاليد والصور النمطية السلبية، وفي كثير من الأحيان أيضًا بسبب المرأة نفسها وخوفها. البعض يرى أن النساء يمكن أن يشاركن في أي مجال من مجالات الحياة، إلا مجال الأمن وإدارة البحث الجنائي فهذا لا يتناسب معهن كونهن نساء. ويرى (من الذكور) أن المرأة مكانها هو بيتها وأهمية أداء واجباتها الأسرية

أما بالنسبة للفرص فهناك أهمية لسن القوانين التي تدعم النساء وتعزز مشاركتهن في الحياة العامة. و لكوفيد 91 تأثير سلبي على قدرة النساء في المشاركة، في تأثيره كان على المستوى المادي والنفسي بسبب العزلة وعدم الخروج للجميع.

### ثالثاً: عرض نتائج جلسات المجموعات المركزة والمؤشرات المتحققة لمحافظة أبين:

كان للنساء تاريخيًا دور كبير أثناء الكفاح المسلح، وشريكة للرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية والمدنية. وفي النزاعات تحملت مسئولية الأسرة حتى في وجود الرجل، وتساهم في المجال الاقتصادي بسوق العمل وفي المجالات الاجتماعية نشطت في منظمة اتحاد النساء وفي الجمعيات العاملة بمحافظة أبين

وعلى الرغم من أن مشاركتها في الوقت الحاضر قليلة في الوساطة لحل النزاعات القبلية، إلا أنها إذا تدخلت في حل النزاع بحسب الأعراف القبلية ودورها قوي في الصلح القبلي والاجتماعي. وعلى المستوى السياسي ليس لها مشاركة فدورها مهمش سياسيًا

وجدت بعض المبادرات لحل النزاع مثل مبادرة مؤسسة شباب أبين ومشاركة أهل قرية الحرور بصدد خزانات وتوصيل المياه. وتوصيل الماء الصالح للشرب الى جميع القرى. ضف إليها مبادرة مندوبة مخيم النازحين في حل النزاع المتعلق بالتحرش الجنسي بوادي قرنعة المظلم. فقد كان النزاع بين المجتمع المضيف والنازحين، إذ كان مأوى النساء النازحات بدون حمامات وهن بحاجة إلى قضاء الحاجة فيذهبن إلى الوادي مما يجعلهن عرضة للتحرش، وتم تركيب أعمدة الإنارة في طريق عبور النساء من الوادي إلى المخيمات، فتوقفت التحرشات الجنسية بالنازحات.

وهناك مبادرة الأسرى المفقودين وهي مبادرات نسائية شاركت نساء من أبين في مسيرات ومظاهرات، وشكلن مبادرة نسائية لأمهات المفقودين وسميت "رابطة أمهات المفقودين"، ومبادرة إتحاد نساء اليمن في منع زواج القاصرات لسداد الديون

إن غالبية المشاركات من النساء هن من النخبة والناشطات فقط في المبادرات السياسية، وتهميش النساء من الفئات الأقل حظًا وذوات الإعاقة والنازحات، وفي المبادرة التي ارتبطت بالمظاهرات لمقتل إحدى النساء، ساهمت النساء من كل الفئات وكذلك الرجال فيها

تمت الإشارة إلى عودة النظام الطبقي (العبيد والسادة) في أبين وبشكل مؤسسي تجسد في حلف قبائل أبناء أبين (شيوخ) الذي يخضع لمرجعيات القبيلة وليس للقانون. وضمن الهيكل التنظيمي للحلف دائرة إصلاح ذات البين عن طريق الوساطة والتحكيم والصلح لحل النزاعات على المستوى المحلي. وفي هذا الحلف لا يوجد دمج للنوع الاجتماعي، ولا توجد مشاركة للفئات الأقل حظًا والنساء

هناك معالجات للأثر الناتج عن كوفيد 19 للمبادرات الاقتصادية، فأنشأت بعض الجمعيات التي ساعدت ربات البيوت في التدريب على الحرف اليدوية واستفدن منها عند تسويق تلك المنتجات. ولمعالجة الأثر الناتج عن كوفيد19 في الجانب الصحي تم ذكر اللقاحات. بمشاركة من 6 نساء، و7 رجال تتراوح أعمارهن بين سن الـ 40 او 50 سنة، وكذلك الدعم النفسي شاركت النساء من فئات مختلفة (المهمشات والنازحات)، وإجمالًا لا تتم مشاركة جميع الفئات خاصة المعاقين

وتجدر الإشارة أنه مديريتين في م/أبين من إجمالي (11) مديرية مشاركة النساء مقبولة ويتم التعامل مع الفئات المهمشة دون تمييز، أما في المناطق الوسطى وهي 9 مديريات، مثل (لودر ومودية، جيشان، وأحور، الوضيع...الخ) فإن المشاركة للرجال فقط مع التمييز بين الفئات على أساس طبقي.

إن الجهات الفاعلة محليًا في بناء السلام ليس لديها معرفة بالقرار 1325 وآلية تنفيذه (الخطة الوطنية)، وليس هناك من جهود للمواءمة جارية في هذه المحافظة، ومعظم الفئات ليس لديها علم بأجندة النساء والسلام والأمن، باستثناء ثلاثة من الفئة المستهدفة لديها معلومة عن القرار 1325.

وبالنسبة لمشاركات النساء في مجالس الحكم المحلي الحالي يوجد تمثيل في محافظة أبين بعدد (5) نساء في المديريات، ومنهم (1) في المحافظة، وهن من النساء النخبة بمعنى لايصنفن من ضمن الأقل حظاً من النساء. ومن حيث تأثيرهن فهو فقط على مستوى تنفيذ اللوائح الداخلية. أما المجلس المحلي في زنجبار بينهن اثنتان. واختيار المشاركات في المجلس المحلي فيه تمييز إذ يتم الاختيار بالانتقاء القبلي أو الداعم السياسي. والنساء في أبين تشاركن في وساطات حل النزاعات التقليدية في المنطقة، ولكنهن لا تشاركن في حل النزاعات الرسمية كما لا تشاركن في وساطات ومفاوضات السلام.

أوضحت النتائج أن من العوامل التي تعيق المشاركة الهادفة للنساء في الحياة العامة، وتعزيز السلام والأمن، هي: العيب، العرف، والعادات والتقاليد في المجتمع الذكوري الذي لا يقبل بسلطة المرأة عليه، وخصوصًا على المستوى الرسمي كأن تكون رئيسة دولة، وكذا الشرع والدين الإسلامي، ولأنه عندها بيت وأولاد ومسؤوليات اجتماعية كبيرة جدًا، من العوائق أيضًا غياب الأمن لها في انها تكون مديرة أو عضو رسمي داخل المحافظة. ومن جهة أخرى فإن العوامل التي تعيق مشاركة النساء تختلف باختلاف الفئات فالمهمشة أو المعاقة ممكن تعمل في المزارع -إذ أن العُرف يؤكد اللاتي يشتغلن في المزارع هن من الفئات الأقل حظًا- بينما هذا العمل يؤثر على النساء النخبة وعلى مكانتهن وهناك من يرى أن هذا الاختلاف كان قبل حرب 2015، أما في الوضع الحالي أُجبرت حتى نساء القبائل على العمل في المزارع، إلى جانب أن هذا الاختلاف يتأثر بمكان أو منطقة تواجد المرأة

أما بشأن التسهيلات التي تسهم بالدفع لمشاركة النساء في الحياة العامة خصوصًا في أبين الوسطى هو دعم السلطة للنساء وتوفير الأمن والأمان، وأيضًا دعم الأسرة (الرجال خصوصًا)، وبينت النتائج أن الأزمات الأخيرة بما في ذلك كوفيد 19 كان له تأثير فقد تحملت النساء مسؤولية الأسرة في الجانب المادي، وتحملت الخروج للعمل و الحصول على الدخل. وهناك تأثير سلبي على النساء العاملات مثل إغلاق بعض مكاتب العمل والتي كانت النساء يشتغلن فيها حتى يومنا هذا. ونساء فقدن مصدر دخلهن فأصبحوا مزارعات في المزارع، وراعيات

أغنام. وعلى المستوى الاجتماعي وفي إطار الاسرة تعرضت النساء للعنف الأسري بدرجة كبيرة بسبب فقدان الزوج لعمله بالأجر اليومي فبدأت المشاكل والعنف في إطار الأسرة. وعلى الرغم من هذه العوامل التي تعيق النساء إلا أنها تختلف من فئة لأخرى بمعنى أن النساء المهمشات من العوامل السابقة الذكر لا تشكل عائق وممكن تعمل بأي مكان ولا ترى أنه عيب، بعكس بنت قبيلي او بنت شيخ. بالنسبة للشرع والدين الإسلامي هناك مناطق تتمسك بكل مايتعلق بالشرع والدين الإسلامي، ومناطق تتعامل مع هذا الأمر بمرونة

## رابعاً: عرض نتائج جلسات المجموعات المركزة والمؤشرات المتحققة لمحافظة شبوة:

بينت نتائج الفئة المستهدفة في محافظة شبوة أن هناك مبادرات وجهود حالية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء السلام، فالنساء سابقًا ومنذ القدم في شبوة وهن ربات بيوت لهن دور في الوساطة وحل النزاعات وفي تقريب وجهات نظر المتنازعين سواء كان النزاع عائلي أو قبلي وتتدخل المرأة في حالة القرابة وفي حالة الثأر **"كبيرة في السن ولها احترام"**. أما حاليًا اختلف عما كان سابقًا وتراجع هذا الدور للنساء وصار ضعيف جدًا ولا توجد هناك امرأة تقوم بحل نزاعات قبلية وإنما تحل مشاكل أسرية. فمبادرات حل النزاعات في غالبيتها مبادرات قبلية ويشارك فيها الذكور من المشايخ والقبائل

فالنساء تشارك في وساطات حل النزاعات التقليدية في المنطقة، وخصوصًا المتعلقة بحل المشاكل الأسرية، ولكنها لا تشارك في حل النزاعات الرسمية كما لا تشارك في وساطات ومفاوضات السلام. وتشير النتائج أن هناك تهميش للنساء حتى لو حاولن المشاركة بالحضور في الدورات أو ورش عمل، ووصل الأمر الى تهميش دور اتحاد نساء اليمن منذ أكثر من أربعة سنوات هو عبارة عن اسم وبدون مقر في المحافظة على الرغم من وجود جهات داعمة له من المنظمات الدولية. هذا إلى جانب أن الأسرة والمجتمع في محافظة شبوة وضع حدود لدورها وحصرها في الجانب الصحي والجانب التعليمي

أما بشأن المبادرات والجهود الحالية التي تهدف إلى معالجة آثار الأزمات المتقاطعة (الاقتصادية، والساسية، والصحية كوفيد-19، والإنسانية) في المنطقة، فهناك مبادرة جمعية الشباب شارك فيها الشباب الذكور فقط بالتوعية حول مخاطر حمل السلاح ونبذ الثأر وكان لها تأثير قوي. ومبادرة وقف حمل السلاح والمبادرات القبلية ليس فيها نساء. ومبادرة جسر السلام وهو الخط الممدود للمناطق المجاورة لأبين وعدن، ومبادرة المياه والطاقة الكهربائية كانوا المشاركين في حل النزاع من الذكور فقط. لأن النساء غير موجودات في صنع القرار أو في وضع خطة المؤسسة العامة للكهرباء. بحسب العادات والتقاليد هناك من المستهدفين من يقول أن القتل غير المتعمد للمرأة لا تعتبر قضية ولا تدخل في قضايا الثأر

وقد بينت النتائج أن هناك مبادرات عالجت آثار أزمات الحرب في الجانب الاقتصادي وبسبب كوفيد 19 فقد تم عمل مبادرات في المساحات الآمنة للنساء والأطفال كانوا للنساء المعيلات وقت الحرب في كثير من المديريات وتم فيها استهداف 30 أسرة في 3 مديريات من معاقات أو أمهات المعاقين من محدودي الدخل وتم تدريبهن على أعمال مثل الحياكة وغيرها وهذه يحتاجها سوق العمل. وإلى جانب تدريبهن يتم تسليمهن أدوات العمل كاملة مثل ماكينة الخياطة والقماش. وفي هذه المبادرات السابقة المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتي تشرف عليها المنظمات الدولية وبمساعدة من المكتب التنفيذي تشترط المنظمات أن يكون هناك نساء مثل: مبادرة المساحات الآمنة للمعنفات التي كان عدد المشاركات من النساء (6) مثل عدد الرجال (6)، كما تم إدماج النوع الاجتماعي. وفي المجال الصحي تم عمل مبادرات للدعم النفسي عالجت الأثر الناتج عن كوفيد 19. ومبادرة غسيل الكلى للمرضى إذ كان ذلك يسبب ازمة نتيجة السفر من شبوة إلى "عزام" وتمت المعالجة وفتح مركز غسيل كلى في شبوة وحُلت المشكلة. ومبادرة توفير مركز العلاج الطبيعي مع الأجهزة وأخصائي، وبذلك يستطيع المرضى أن يتعالجوا فيه ولا يتعرضوا إلى عناء السفر إلى المكلا للعلاج، فحُلت مشكلة كبيرة في مديريات شبوة الجنوبية

ومبادرات جمعية الحكمة بالشراكة مع اتحاد نساء اليمن وهي مبادرة اجتماعية وتوعية للنساء في مواضيع الوراثة من الزوج أو الأب أو الخ، إذ يتم تبصيم النساء أيام العزاء للتنازل عن الورث من غير ما تعلم أنها بصمة تنازل. فكانت أزمة لكثير من النساء اللاتي تم سلب حقوقهن في الورث من قبل

(الرجال من أسرهن). فحرمان النساء من الميراث عُرف في كثير من مناطق شبوة. وفي هذه المبادرة شاركت النساء الأقل حظًا وبنسبة مشاركة قليلة جدًا. أما طبقة السادة أو القبائل فهي لاتشارك في المبادرات ولا تشارك في إطار معالجة آثار الأزمات حتى على مستوى المشاركة في المناصب أو السلطة المحلية، إذ يُعتبر خروج النساء من البيت عيبًا ومخالفًا لعرفهن بمعنى هناك رجوع للنظام الطبقي (العبيد والسادة). يرى البعض الآخر بأن هذا التقسيم الطبقي كان فيما مضى وليس في الوقت الحالي، كما وان هناك العديد من المبادرات الأخرى، على سبيل المثال :(العهد القبلي في مديرية الصعيد للحد من النزاعات والحد من توسع دائرة النار، سفراء السلام، بوادر خير، رفع الوعي المجتمعي للتخفيف من ظاهرة انتشار المخدرات في المحافظة، حلف قبائل شبوة وإحلال السلام المجتمعي بشبوة، الطارف غريم، التوعية بسرطان الثدي، شتاء دافئ، وسط المعاناة، منصة حاضنة السلام، أضرار القات، بصمة شباب، في كل بيت شجرة، في كل بيت مسعف، فتح منشآت طبية في جميع مديريات محافظة شبوة، بنك الدم)

كما أظهرت النتائج أن شبوة هي المحافظة الوحيدة التي لاتوجد فيها أدوار للنساء في الشرطة فلا توجد شرطة نسائية، من بين الأربع المحافظات التي تم عمل جلسات فيها، لأن وزارة الداخلية لم تتجاوب مع المطالبات بتوفير نساء شرطيات، بالرغم من وجود غرفتين (سجن أحداث وسجن نساء) ولكن القائمين عليها رجال. وفي حالة خاصة لعنف جسدي لإمرأة تم تعنيفها من قبل الزوج بالحرق وصلت حالتها الى البحث الجنائي. ولعدم وجود شرطة نسائية اتصلوا برئيسة اتحاد نساء اليمن -الله يرحمها - فحضرت واخذت المعنفة واسعفتها إلى المستشفى

أظهرت النتائج بالإجماع بأنه لا توجد خطط أو استراتيجيات أو وثائق للمجلس المحلي تتعلق بحل النزاعات وضمان السلام والأمن في البلد والمناطق المحلية أو الدمج من منظور النوع الإجتماعي كما لا توجد خطط للنساء الفاعلات في السلطة المحلية والحكم المحلي فيما يخص دمج النساء في المبادرات والمشاركة في الحياة العامة في شبوة تم رفعها الى مكتب المحافظ، كما لم يتم أيضًا رفع خطط أو استراتيجيات أو تصور حول الحاجة الى دار إيواء للنازحات المعنفات من قبل أزواجهن أو الحاجة إلى شرطة نسائية. كما وأشار البعض إلى وجود رؤية شبوة 2025م، وخطة مصفوفة المشاريع الاستراتيجية للمحافظة، والخطط الفرعية للمكاتب التنفيذية(سلطة محلية)

ومن جهة أخرى في شبوة كان هناك خطط أو استراتيجيات أو وثائق لجمعية تنمية المرأة تتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا ولها برامج ومشاريع ومشاركة فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمحافظ أوجد لهن مكان فيه مساحة آمنة للنساء ومساحة صديقة للأطفال. وكانت هناك مشاركات للنساء من الفئات الأقل حظًا (المهمشات). وكان ضمن الخطة والاستراتيجية أن يكون هناك مشاركات للنساء في السلطة المحلية، ومازال الموضوع يُنظر فيه.

وهناك خطط استراتيجية لمركز صنعاء مع السلطة المحلية لحل نزاع الطرقات التي انقطعت من بعد الحرب، خاصة الطريق المؤدية من شبوة إلى بيحان ومأرب والجوف، كما أن المركز بالتنسيق مع السلطة المحلية عمل مشروع لفتح جامعة شبوة وتم فتحها أكثر من أربعة سنوات. وبعدها خطة تخصيص مقاعد مجانية لذوي الإعاقة في الدراسات العليا بجامعة شبوة، وهذه الخطة تلبي احتياجات المجتمع الذكوري كون الدارسين من الذكور في هذه الجامعة. وبشكل عام المشاركات في الخطط السابقة كانت من الذكور

وخطة حل أزمة القابلات في القرى والتي ساهمت في عملها منظمة fmf وبالتنسيق مع مكتب الصحة لتمكين (30 قابلة) في دورة تدريبية لمدة شهرين مع توفير عُدة وأدوات القبالة لهن وبذلك أستطعن بعدها فتح عيادات كقابلات في القرى بجميع مديريات شبوة، وهنا كانت المشاركات للنساء.

ومن جهة أخرى ترى الفئة المستهدفة أنه بسبب عدم وجود سجون خاصة بالنساء في بعض الحالات يتم حفظ ملف النساء المرتكبات الأفعال الإجرامية أو يتم الإفراج عنهن بالضمان وأحكامها تكون غير السجن بسبب عدم توفر سجن للنساء. إلى جانب أن غالبية المستهدفين في الجلسة يرون أن مجتمع شبوة هو مجتمع ذكوري قبلي ولا يتقبل امرأة شرطية أو امرأة عسكرية أو أن يكون لها دور في حل نزاع. ويلغي وجود دور النساء في شبوة، وأن معظم المعلمات في المحافظة هن من محافظات

أخرى مثل عدن وأبين. وعندما تم التفكير بفتح تسجيل للشرطة النسائية وفق معيار تحديد السن (20-35) سنة، وتكون من بنات محافظة شبوة كانت المتقدمات شابات من خارج محافظة شبوة والشروط تقول من بنات شبوة فلم يتم استكمال التوظيف، بل على العكس يتم الاستعانة بالنساء الأقل حظًا "المهمشات" عند القيام بالمداهمات والقيام بمهام الشرطة النسائية

بينت النتائج أن الجهات الفاعلة في بناء السلام على المستوى المحلي- بما في ذلك السلطات المحلية - لأتعرف عن القرار الأممي 1325 بشأن النساء والسلام والأمن، وليس لديها معرفة بالخطة الوطنية. كما لا توجد جهود مواءمة جارية في تنفيذ قرارات النساء والسلام والأمن على مستوى محافظة شبوة. وأخرى تجيب أنها حضرت أكثر من ورشة نظمها مركز صنعاء في عتق، بوجود السلطة المحلية عن القرار الأممي وكانت تطرح توصيات بإقرار هذا القرار وخطط لتفعيله وتُرفع توصيات للمبعوث الأممي لكن كل ذلك ينتهي عند انتهاء الورشة

**بالنسبة لمشاركات النساء في مجالس الحكم المحلي الحالي** والحكومات البلدية، فإن هناك تمثيل لأربعة نساء في محافظة شبوة في صنع القرار في: المكتب التنفيذي، اتحاد نساء اليمن، تنمية المرأة، واللجنة الوطنية. ولا توجد مشاركات من النساء في السلطات المحلية بشكل عام في شبوة. والنساء في المكتب التنفيذي لا يشاركن في حل النزاعات التقليدية مثل الوساطة ولا يشاركن في مفاوضات السلام. وهناك من يرى ان اختيارهن كان حسب المعايير الحزبية أو الوساطة. وبشكل عام هذا التمثيل للنساء الأربع لا يصل الى صنع القرار أو التأثير فيه

وضحت النتائج أن من العوامل التي تعيق المشاركة الهادفة للنساء في الحياة العامة هي: العيب، العرف، والعادات والتقاليد بدرجة كبيرة، الى جانب الطابع الجغرافي للمحافظة، بمعنى أن شبوة فيها مساحة جغرافية كبيرة هي عبارة عن قرى (ريف) متباعدة ومناطق جبلية لا توجد فيها مدارس خاصة بالبنات ولا تعليم بسبب ابتعادها عن مركز المحافظة ووجودها في رؤوس الجبال والأودية وتعليمهن يتوقف عند الصف الثالث أو الخامس. فالنساء في شبوة لا يعلمن بموضوع السلام بشكل عام في هذه المناطق الريفية. إلى جانب المرأة نفسها التي تربت عليها وفق العادات والتقاليد، وإن تعلمت فإنها لن تخرج للعمل سواء كان عمل وظيفي في السلطة أو في التربية، نادرًا وقلة قليلة التي تبحث عن وظيفة.

وكذلك عائق آخر وهو المساجد والفكر الذي تتلقاه النساء، حيث أن المساجد لا تعمل على التوعية بحقوق النساء في الإرث مثل الرجل وحقها في التعليم وغيره. إلى جانب عائق آخر وهو فكر المجتمع ذكوري في شبوة هو الحاكم والفارض والنظرة تجاه النساء بأنهن مخلوقات دونية خلقن ليكن ربات بيت. وفي حالة خروجها للعمل يتم حصرها في المجال التعليمي أو الصحي. في حين يرى البعض أن المجتمع في شبوة أصبح مجتمعًا منفتحًا متطورًا تجاه النساء وعملهن والمجتمع على حد سوا، ، وإن عدم وجود وظائف أو توقف التوظيف هو الذي منع نساء شبوة من الحصول على وظيفة، فلجأت النساء إلى البدائل أو البقاء في البيوت

كما بينت النتائج أن الأزمات الأخيرة بما في ذلك كوفيد 19 أثرت على قدرة النساء في المشاركة بشكل هادف في الحياة العامة، وبسبب الحرب والنزوح والظروف الاقتصادية اضطرت النساء أن يخرجن لسوق العمل، فكانت فرصة واستفاد منها كثير من النساء. في السابق كان دور النساء مقتصر على زراعة الأرض والرعي. ومنذ سنتين تم فتح سوق للنساء وعملن في المحلات يتاجرن ويبعن ويشترين، وبسبب التمكين الذي حصلن عليه نساء كثيرات فصرن يعملن في مجال الكوافير والخياطة وفي المعجنات والطباخة وفتحن محلات كثيرة، وأستخدمن التسويق الالكتروني عبر النت بمعنى قاومن الظروف وأصبحن يدرن حياتهن بشكل أفضل من السابق. أما فيما يتعلق بتحقيق السلام وحل النزاعات فإن مشاركة النساء كانت محصورة في التوعية فقط بمواضيع حل النزاعات من خلال ورش العمل التي تنظمها المنظمات الدولية.

هناك رأي للذكور من الفئة المستهدفة في محافظة شبوة أن العوامل السابقة كالعادات والتقاليد والنظرة الدونية، والسيطرة الذكورية، والأمية تؤثر على كل النساء بشكل عام فهي السبب الرئيس التي تعيق مشاركة النساء في الحياة العامة ولكل الفئات والطبقات، فعلى سبيل المثال عندما أعلنوا عن وظائف في الشرطة النسائية لم تتقدم بنات منطقة شبوة. فكانت المتقدمات للوظيفة من محافظات أخرى لذلك تم إلغاء هذه الوظائف.

أما الفئة المستهدفة من الإناث تعتقد أن تأثير هذه

العوامل لا يشمل كل النساء وكل الشرائح وكل الطبقات، فالفئات الأقل حظًا من النساء النازحات والمهمشات ( وهن ليس من بنات المحافظة) بسبب الحاجة يضطررن للخروج والعمل، فهناك نساء معيلات ونساء آرامل اضطررن للخروج لسوق العمل. لكن الآن الاحتياج المادي جعل بعض النساء من الطبقات الفقيرة من نساء محافظة شبوة بالبدء بالخروج والمشاركة في الحياة العامة من النساء اللاتي كُن في اكتفاء مادي، لكن بسبب الاحتياج المادي شاركن بالعمل في المنظمات أو في المؤسسات أو حتى في العمل الخاص كالعمل في الواتس اب يروجن للبضاعة. ولكن حسب رأي إحدى المستهدفات أنه حتى إذا تغير الوضع فما زالت نظرة المجتمع للنساء هي نفسها وتعيب خروج المرأة من بيتها للعمل أو غيره.

## خامساً: عرض نتائج جلسات المجموعات المركزة والمؤشرات المتحققة لمحافظة حضرموت:

في محافظة حضرموت، شكلت ثمانِ نساء مجموعة نساء حضرموت من أجل السلام عقب نجاح مساعيهن لإعادة فتح مطار محلي وطريق رئيسي، وبعد حضور تدريبات في بناء القدرات، وتحليل النزاع، والاتصالات والمفاوضات والتخطيط في فبراير 2018 عقدت النساء أربع حلقات بؤرية لمناقشة وتحليل قضايا محلية مهمة مثل إعادة فتح مطار الريان وطريق الشحر-المكلا. حيث أُغلقت طريق الشحر-المكلا نتيجة الاشتباكات المسلحة، ما أجبر المواطنين على سلك طريق وعرة بديلة ومكلفة ومتعبة تستغرق ساعتين ونصف بدلًا من 45 دقيقة. ونتيجة إغلاق الطريق، عجز بعض طلاب الجامعات عن الحضور إلى مدارسهم، كما توفي بعض المرضى الذين كانوا بحاجة إلى الرعاية الصحية في المكلا وهم في طريقهم إليها بسبب طول الرحلة. نتيجة جهود النساء، فُتح الطريق مؤقتًا لمرور السيارات الصغيرة من الساعة السادسة صباحًا إلى السادسة مساءً ثم فُتحت كليًا في يوليو/تموز 2019م، كما نجحت النساء في تأمين فتح مطار الريان لفترة وجيزة. فقد حطت رحلتان دوليتان عام 2019 م وأوائل 2020م، فضلًا عن رحلات أسبوعية تابعة للأمم المتحدة. إضافة إلى العديد من المبادرات ومنها على سبيل المثال: (نساء حضرموت من أجل السلام، العون القانوني لدعم المرأة وفتح وحدة الدعم لتلقي بلاغات خاصة بالنساء "اتحاد نساء اليمن بالساحل والوادي"، مناصرة وحشد بناء استيقاف للنساء في سجن محافظة المكلا، حضرموت لتنفيذ مخرجات مؤتمر المرأة بحضرموت وإنشاء إدارات تنمية المرأة ساحل ووادي، تشكيل لجان نسائية بالأحياء لمديرية سيؤون، المبادرات الشبابية صناع لتعويض غياب الدولة، مبادرة تأهيل مدينة شبام وحماية المكتبات التاريخية...وغيرها من المبادرات)

إن السلطة المحلية غير جادة فعليًا بمشاركة النساء، في الحياة العامة وإذا كانت هناك حالات فهي عن طريق الوساطة، فوعي المجتمع ما زال يرفض تلك المشاركة. وعلى الرغم من خروج النساء إلى سوق العمل نظرًا لظروف الاقتصادية. فالنساء اللاتي خرجن للعمل في فلاحة الأرض يحصلن على أجر أقل من أجر الرجل حتى وإن كان عملها ضعف عمل الرجل إلا أنها لا تعترض، بل ترى في ذلك أنه حق من حقوقه لأنه رجل. وبالنسبة للمبادرات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع **وبناء السلام**، فمبادرة تشكيل اللجان المجتمعية الشعبية التي تتدخل في حل النزاعات تشارك فيها النساء وعددها 20 لجنة

إن السلطة المحلية ليس لديها استراتيجية أو خطط تتعلق بحل النزاعات وضمان السلام والأمن في المنطقة، ولا على مستوى المجتمع المحلي سواء في السلم أو الحرب، إلا أن البعض يشير إلى انه توجد بعض الخطط مثل:( الخطة الأمنية في محافظة المكلا، خطة الاستجابة الانسانية الطارئة لحضرموت عام 2019، إضافة إلى الرؤية الاستراتيجية للمحافظة حضرموت 2040 بالشراكة مع جامعة حضرموت. تمت معالجة الأثر الناتج كوفيد-19، بمساعدة المجتمع لبعضه البعض ومن قبل الشباب في توزيع المواد الغذائية والحليب للأطفال، وبعض المنظمات قدمت الدعم النفسي

لا توجد لدى السلطة المحلية أية خطط أو استراتيجيات أو وثائق محلية تتعلق بالاستجابة للأزمات والتعافي منها. كما وأن الجهات الفاعلة في بناء السلام على المستوى المحلي- بما في ذلك السلطات المحلية ليس لديهم علم بأجندة المرأة والسلام وكذلك الخطة الوطنية.

وشاركت النساء في السلطة وفي الحكم المحلي الحالي بعدد أربعة نساء هن مديرة عامة في الإذاعة، ومديرة عامة لتنمية المرأة في ديوان المحافظ،

ومديرة عامة في مستشفى باشراحيل، ومديرة عامة في صندوق دعم الشفاء. وهن من طبقة اجتماعية متوسطة وكلهن كبار في السن. وأن هؤلاء النساء لا يشاركن بكل المواضيع التي تخص السلطة المحلية، ولا يستطعن التأثير في صنع القرار ومشاركتهن غير هادفة. إلى جانب وجود امرأة في منصب وكيل محافظ تتولى النساء مناصب قيادية كمدراء عموم في المكلا على النحو الموضح أدناه

1 مديرة عام المعاشات م/ المكلا.

2 مديرة عام الإذاعة م/ المكلا.

3 مديرة عام الثقافة م/ المكلا.

4 مديرة عام هيئة حماية البيئة م/ المكلا.

5 رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في الساحل.

6 رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في الوادي.

7 مديرة تنمية المرأة في الساحل.

8 مديرة تنمية المرأة في الوادي.

9 مديرة دائرة البحوث والتنمية الإدارية م/ المكلا

10 مديرة عام صندوق دعم الشباب م/ المكلا.

11 مديرة عام مستشفى المكلا م/ المكلا.

في المكتب التنفيذي، اللاتي يحضرن في الواقع هن:

1. رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بالساحل.

2. مديرة إذاعة المكلا

3. مديرة الثقافة م/ المكلا.

4. مديرة حماية البيئة م/ المكلا.

5. مديرة المعاشات م/ المكلا.

6. إدارة تنمية المرأة بالوادي.

أما بالنسبة للعوامل التي تعيق مشاركة النساء في الحياة العامة، وتعزيز السلام والأمن هي العادات والتقاليد السلبية، والنظرة الذكورية الدونية للنساء، والمرأة نفسها لا تستغل الفرص المتاحة لها، وهناك عداوة المرأة للمرأة، ومفهوم العيب والحرام وهو في مناطق الوادي أكثر من مناطق الساحل

وكان لكوفيد 19 كان له تأثيرًا على قدرة النساء في المشاركة، فقد أتخذن مهن غير معتادات عليها خاصة في حضرموت، مثل خروجهن للبيع في المحلات التجارية، عملن في مهن مثل الخياطة، وأتجهن لوضع مشاريع وأخذ قروض لها وفي الطبخ وبيع المعجنات وفي السوق.

تم عقد مؤتمرين في حضرموت للمرأة والسلام أحدهما في سنة2019 م والذي نفذته اللجنة الوطنية للمرأة "تحت شعار المرأة شريك البناء والتنمية والسلام والاستقرار"، والمؤتمر الثاني في سنة2022 م باسم مؤتمر المرأة والسلام ونفذته مؤسسة طريق السلام

## سادساً: عرض نتائج المقابلات والمؤشرات المتحققة:

### محافظة شبوة:

- يختلف وضع النساء في شبوة الآن عن الفترة السابقة، فهي تعمل في القطاع الحكومي والخاص، كما ألتحقت بكليات مختلفة مثل الطب والاقتصاد، إلى جانب الكليات التي كانت محصورة فيها (كلية التربية والمعهد الصحي)، وتلتحق بالعلم في داخل شبوة وخارجها بجامعة عدن، وفي مشاركتها بالورش والعمل بالمؤسسات الداخلية والخارجية لا تزال قليلة جدًا. وتقع بعض الحوادث وتكون النساء فيها ضحية، وخاصة في قضايا الثأر وليس بشكل متعمد، لكن عن طريق الخطأ، لأنه من العيب في العرف القبلي أن تقتل امرأة أو تضربها، أو تمارس العنف ضدها. وفي الماضي كان للنساء في شبوة دور كبير في حل النزاعات القبلية فمثلًا في بعض المناطق تخرج المرأة وتجدل ضفيرتها وترميها بين أطراف النزاع، فتحل النزاع أما في الوقت الراهن النساء لا يشاركن. وفي المجال السياسي هناك أهمية لمشاركة النساء، إلاّ إنه عندما نبدأ بالترشيح أو الاختيار، نجد بأن النساء يقفن ضد بعضهن البعض، ويتم العمل حاليًا من خلال تكليف بعض النساء ووضعهن في فترة إختبار، وفي الفترة الحالية هناك عدد أربعة نساء في السلطة المحلية يمثلن قطاعات مختلفة في محافظة

شبوة، ولهن تأثير في مجال إداراتهن. كما تم تجنيد عدد 05 امرأة للعمل في القطاع الأمني وهن من نساء شبوة، إذ ما زالت شبوة إلى الآن هي المحافظة الوحيدة التي ليس فيها نساء يعملن في الأمن وننتظر حصولهن على ترقيم ويحدد لهن راتب من وزارة داخلية.

- في شبوة يوجد عدم وعي بأجندة النساء والسلام والأمن والخطة الوطنية. وتقتصر مشاركة النساء على حل النزاعات الأسرية مثل: قضايا الطلاق، وغيرها من قضايا الخلافات الأسرية، إلا أنه عندما تم تشكيل لجان أهلية، تعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة مثل: مشكلة الأراضي ومشكلة خلاف بين جيران، تم مشاركة النساء، وكذلك في لجان التحكيم، وهناك رغبة في توظيف النساء إذ توجد وظائف شاغرة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لكن هناك نقص بالحافز المالي لهن. وتحتل الأعراف القبلية مكانة أعلى من القوانين الوطنية والمواثيق الدولية وعندما تتدخل المرأة في حل النزاع فكلمتها مسموعة ومفروضة على الجميع.

- في منطقة ميفعة تدخلت امرأة في حل نزاع بشأن محول كهرباء، وبالفعل تمكنت من حله، وهي امرأة متوسطة العمر ما بين 54-05 سنة، هنا تدخل العرف عندما قطعت هذه المرأة وعد على نفسها أمام أطراف النزاع من الرجال على حل النزاع. إذا توافقت المواثيق والقرارات الدولية مع الأعراف فإنها ستكون مقبولة والأعراف السلبية تتطلب تغيير في وعي المجتمع ووعي السلطة.

**عرض نتائج المقابلات في حضرموت: جاءت نتائج المقابلات على النحو الآتي:**

- في حضرموت تشارك النساء في حل النزاعات بمساحة كبيرة من خلال اللجان المجتمعية الشعبية التي تم تشكيلها بدعم من المشروع الهولندي وكل لجنة تتكون من (6-7) نساء، كما يؤثر في صناعة القرار في مكاتب عملهن وخصوصًا النساء الخمس في السلطة المحلية، ومشاركتهن مجدية في السلطة المحلية، وقد تغير وضع المرأة في المكلا كثيرًا ويمكنها الان أن تعتلي أعلى المناصب فقد وصلت إلى درجة وكيل محافظ، ولم تعد تحرم من حقوقها، ولها الحق في حرية اختيار ما تريده ولاثعاني من أية مشاكل اقتصادية ..وغيرها، ربما في الوادي يختلف الأمر قليلًا. وبالنسبة لأجندة النساء والسلام والأمن فقد تم عقد مؤتمر السلام والأمن هنا اليوم وتم استعراض أجندة النساء والسلام والأمن.

- تؤكد المرأتين من منظمات المجتمع المدني بأن هذه المشاركة تقتصر على حل النزاعات الأسرية فقط، لكن في قضايا الأمن والسلام فإن مشاركتهن على المستوى الرسمي مرفوضة، وتحال القضايا إلى مجالس الرجال، وإذا تمكنت المرأة بحل أية قضية بالصلح فإنها تنسب إلى الرجل ولا يُذكر حتى اسمها. ويرون أن الخمس نساء في السلطة المحلية ليس لهن أي تأثير مثلما لا يتم دعوتهن عند انعقاد اجتماعات السلطة المحلية. ماتزال المرأة الناجحة والتي يمكن لها الوصول إلى منصب مديرة إدارة تحارب وتتعرض للإساءة، كما إن النساء في بعض العائلات يحرمن من ميراثهن ويزوجن صغيرات فيحرمن من حصولهن على التعليم، مازال المجتمع الحضرمي يعاني من النظرة العنصرية للفئات الأقل حظًا ولغير الحضارم وطبقة السادة والعبيد، خاصة في قضايا الزواج، فلا يمكن للمرأة التي من طبقة السادة تتزوج من دون تلك الطبقة. ولا توجد لسلطة المحلية أي خطط أو استراتيجيات للأزمات أو غيرها، وبشأن المواثيق والقرارات الدولية فإن السلطة المحلية ليس لديها علم أو معرفة خاصة بالقرار الأممي ٥٢٣١ وآلياته التنفيذية (الخطة الوطنية)، وأصبحت من تتحدث عن هذه المواثيق الدولية كافرة ويتم توجيه الإساءة لها بالاسم على مستوى منابر المساجد في خطب الجمعة.

# 5 التوصيات والاستنتاجات

## التوصيات:

1 هناك حاجة **لمراجعة الخطة الوطنية** بطريقة أكثر تشاركية وإصدار المرحلة الجديدة بمشاركة واسعة مع كلُّ الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك التكتلات النسوية المختلفة والمتنوعة في اليمن. على أن يتم إعداد خطة استراتيجية زمنية مرحلية للخطة تقسم من 3 – 5 سنوات تِباعًا. وتهيئة الخطط السنوية للجهات والمؤسسات القطاعية للبرامج التي حددت في الخطة الوطنية بحسب تخصصها

2 هناك أهمية لتطوير **أداة لقياس أثر** الأنشطة أو أداة لمؤشرات مستوى تنفيذ الخطة الوطنية حتى الآن وهذه النقطة مذكورة في فعاليات الخطة للعام 2023، وهناك إمكانية للعمل عليها فهي تشكل فرصة للعمل المشترك، **وهناك أهمية لعمل تأكيد محلي للمؤشرات التي وضعت دوليًا لقياس الأثر وتكييفها مع واقع اليمن.**

3 لا تزال هناك حاجة **لرفع الوعي حول الخطة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن** بين شركاء الخطة بما فيها المجموعة المحلية في عدن، وفي المحافظات في شبوة وأبين وحضرموت.

4 تبادل الخبرات مع الدول القريبة لوضع اليمن المؤسساتي وكذلك السياسي التي استطاعت تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن في برامجها الحكومية

5 هناك حاجة للعمل بطريقة **أكثر استدامة مع الهيكلية المؤسساتية للخطة،** وفي المحافظات المستهدفة، حتى يتم استيعاب خصوصية المحافظات واحتياجاتها ولمعرفة قدراتها المؤسسية والهيكلية في تطبيق الخطة الوطنية لاستيعاب ذلك ضمن تحديث السياق العام للخطة

6 **تخصص الحكومة موارد مالية** محددة من موازنة الدولة لتطبيق الخطة بشكل جدي، **وحشد الموارد إقليميًا ودوليًا** من أجل الدفع بتنفيذ الخطة.

7 هناك حاجة **لدعم توصية إنشاء صندوق للناجيات والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي** بحسب توصيات لجنة الخبراء التي تدعم لجنة العقوبات.

8 إضافة ممثل عن وزارة المالية في قوام الهيئة الاستشارية لما لها من أهمية في دعم الخطة الوطنية. " عدن"

9 تفعيل دور لجنة عمل المحافظة لأجندة المرأة والسلام والأمن بسرع وقت ممكن من خلال

- تحليل واقع التهميش الاجتماعي واللامساواة في النوع الاجتماعي في المحافظة وتحليلها بشكل منظم لضمان توفر معلومات تحليلية ودلائل حول واقع معيشة النساء والفتيات.
- اشراك جميع الاطراف الفاعلة في المديريات المختلفة بالتوحيد الشباب في عملية تحليل التهميش الاجتماعي واللامساواة في النوع الاجتماعي." أبين"

11 اعتماد الخطة من المجتمعات المحلية للمحافظات المحررة. "شبوة + حضرموت"

12 تفعيل دور اللجنة الوطنية للمرأة مركزيًا ومحليًا. "شبوة"

13 رفع الوعي بالخطة المحلية التي تقوم بنقل قضايا المجتمعات فيما يخص أجندة النساء والسلام والأمن. "شبوة + حضرموت"

14 إلغاء الخطة الوطنية لأنها لا تعمل على معالجة القضايا في المجتمعات المحلية، كما وإن المجتمعات المحلية غير مستفيدة من وجود الخطة الوطنية. "شبوة"

15 تشكيل لجنة خاصة بوادي حضرموت لتعمل على الخطة المحلية في مناطق وادي حضرموت، نظرًا لاختلاف قضاياها عن مناطق ساحل حضرموت. "حضرموت"

16 مراجعة الخطة الوطنية. "حضرموت".

17 ضرورة وجود أداة قياس لأنشطة الخطة ومؤشرات تنفيذ الخطة والخطة المحلية".

حضرموت"

18 الحاجة الماسة الى رفع الوعي بالأجندة والخطة المحلية "حضرموت"

19 ضرورة تبادل الخبرات مع الدول التي عملت الخطة الوطنية/خطط محلية. "حضرموت"

20 الحاجة لعمل خطة محلية بطريقة أكثر استدامة مع الهياكل المؤسسية للخطة المحلية وتخصيص الموارد وصندوق لدعم الناجيات وما الى ذلك" حضرموت"

## الخاتمة:

استعرض هذا المسح وضع تطبيق أجندة النساء والسلام والأمن في اليمن لأربعة محافظات وهي العاصمة عدن وأبين وشبوة وحضرموت، وناقش بعمق وضع مشاركة النساء في الفضاء العام وخاصة المشاركة السياسية، كما قيم وضع حماية النساء في مناطق شهدت النزاع ولا زالت تتأثر به حتى اليوم، تواجه النساء والفتيات بشكل مستمر أخطار اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية، وقد عكس بشكل عام وضع التحديات والأولويات التي تواجهها النساء باختلافهن، حول السلام والأمن في هذه المناطق، ووضع الخرائط وتحليل مبادرات بناء السلام في المحافظات المستهدفة. وقد استخدم منهجية البحث المكتبي التي استعرضت الفجوات القانونية والدستورية للتمييز بين الجنسين وعرض مراحل تطوير الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 للمرأة والأمن والسلام (2020-2023) بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسرد الهيكلية المؤسساتية لتنفيذ الخطة والتي شملت اللجنة الاستشارية للخطة الوطنية، والفريق الوطني للتخطيط والتنسيق والمتابعة، ومجموعات العمل المحلية، والتي أولها أنشأت في العاصمة عدن كنموذج تجريبي.

وأضاف معلومات قيمة نتجت عن جمع البيانات عبر المجموعات البؤرية المركزة والمقابلات وضحت أهم التحديات المتعلقة بالفكر الذكوري الذي يقيد النساء والتحديات التمويلية البرامجية والمؤسساتية التي تواجه فريق تنفيذ الخطة. ففي المناطق الأربعة المستهدفة هناك مطالبات بالدفع بتمثيل النساء بشكل أفضل في مواقع صنع القرار، وهناك أصوات داعمة ومناصرة لتمثيل النساء في القطاع القضائي، ولكن النساء الجنوبيات بشكل خاص يشعرن بالغبن بسبب عدم وصولهن للفرص والموارد، وينتقدن بعدم استطاعتهن ترشيح نساء للمناصب القيادية بسبب ذلك. كما أن النساء الأقل حظًا والنازحات يعانين من الإقصاء الممنهج، وأن مشاركة النساء على المستوى المحلي بارزة ولكنها لا تزال محدودة. أن النساء لعبن دورًا هامًا في المبادرات المخصصة لمكافحة انتشار جائحة الكوفيد-19، وقد ساهمت العوامل ذات الأبعاد المتعددة من اللاأمن من وصول النساء وحرصهن على المشاركة والتمثيل.

لقد وضحت نتائج هذا المسح مؤشرات مختلفة بشأن أجندة النساء والسلام والأمن، وعلى الرغم من أن المسح يغطي جميع الجوانب المتعلقة بالوقاية والحماية، والمشاركة في صنع القرار، والإغاثة والتعافي، والتشريعات، والاستراتيجية، فضلاً عن دور المجتمع المدني، إلاّ أنه ظل مبهمًا في صياغة أسئلته بالنسبة للفئة المستهدفة إلى حد ما خاصة وإن معظم هذه الفئة كانت تجهل ماهية أجندة النساء والسلام والأمن. ومع ذلك جاءت النتائج بمؤشرات تساهم في رؤية أعمق لحالة أجندة النساء والسلام والأمن في اليمن. تمكننا بوضع خرائط واضحة بشأن مواءمة أجندة النساء والسلام والأمن من خلال توفير وثائق عالمية حولها ، تساعد صناع ومتخذي القرار على المستوى الوطني والمحلي في إعداد سياسات عامة لتنفيذ أجندة النساء والسلام والأمن تتناسب مع البيئة الاجتماعية والثقافية لكل محافظة وخصوصيتها والتي ستنعكس على توسعة الخطة الوطنية وتسمح بالمشاركة من تلك المحافظات وغيرها لوضع قرارات وخطط واستخدام أدوات وآليات وموارد محلية لتطبيقها. ومن خلال بذل المزيد من الجهود، من الممكن تنظيم جلسات تعريفية وورش عمل مع أصحاب المصلحة والممثلين المعنيين وتسليط الضوء على الثغرات والفرص المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، نشر ملخصات عبر الإنترنت يمكن أن تعزز الوصول للفئات المستهدفة

بهدف تزويد السلطات المحلية بملخّصات عن الخرائط، الّتي يمكن أن تدعم اتخاذ القرارات والإجراءات المستنيرة بشأن دور النساء في بناء السلام لتنفيذ أجندة النساء والسلام والأمن في تلك المحافظات. وقد خرج المسح بعدد من التوصيات لدعم تنفيذ الخطة الوطنية وذلك عبر دعم مراجعتها بشكل تشاركي مع الجهات المعنية والمؤسسات

المدنيــة وأهميــة ربطهــا مــع خطط للجهــات المعنيــة بالتنــفيذ، ودعم إعداد أداة لقيــاس أثر الخطــة وتكييف المؤشرات الدوليــة للواقــع فــي اليمن، أن هنــاك أهميــة للاستمرار برفــع وعــي الــفرق المحليــة حول الخطــة الوطنيــة وأهميــة مواءمتهــا، كمــا كان هنــاك توصيــة لأهميــة تبــادل الخبرات القريبــة لوضــع اليمن، وهنــاك أهميــة لتخصيص الموارد اللازمــة لتنــفيذ الخطــة وحشد موارد إضافيــة إقليميًــا ودوليًــا وأخيرًا هنــاك أهميــة للدفــع بإنشــاء صندوق خــاص بالناجيــات والنــاجيين من الــعنف الجنســي والــعنف القــائم علــى النوع الاجتماعــي الذي أوصت بــه لجنــة الخبراء التــي تدعم لجنــة العقوبــات.

gnwp

Global Network of
Women Peacebuilders

مؤسسة أكون للحقوق والحريات
TO BE Foundation For Rights & Freedoms

PEACE TRACK initiative

مبادرة مسار السلام